الافتتاحية

وذلك من خلال تعامله اليومي مع المكلفين والمواطنين وأدائه لعمله والتزامه ببرنامج التحديث والإصلاح.

في البانصيب وإدارة الحصر:
زادت واردات اليانصيب الوطني أكثر مما توقعنا وتحسنت مبيعات إدارة الحصر وإيراداتها ومنها تلك التي تستوفى عن طريق الجمارك.

في مديرية المساحة والشؤون العقارية:
حققت مديرية المساحة والشؤون العقارية قفزات نوعية في استكمال أعمال المكننة التي ستتم في منتصف العام ٢٠٠٤ في الدوائر العقارية كافة. وفي نهاية العام ٢٠٠٤ لدوائر المساحة كافة. كذلك في الزيادة المحققة في واردات الخزينة من هذه المديرية، فضلاً عن التحسن الكبير في مستوى ونوعية خدماتها للمواطن.

في إدارة الجمارك:
أما في إدارة الجمارك، فقد عادت الواردات إلى الزيادة لجهة الحجم والقيمة وتحسنت خدمات الإدارة الجمركية بشكل لافت، خصوصاً مع بدء العمل بالرقابة اللاحقة بما وضع الإدارة الجمركية على ذات المستوى مع الإدارات الجمركية في العالم المتحضر سيما وأن ٧٥ في المئة من البيانات الجمركية باتت تنجز في ذات اليوم الذي ترد فيه إلى مديرية الجمارك فتجري معالجتها وتسييرها عبر الخط الأخضر.

في مديرية المالية العامة:
شهدت مديرية المالية العامة تحقيق إنجازات مهمة خاصةً لجهة النجاح في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة التي باتت اليوم تنافس عائدات الجمارك في إيراداتها. وقد نفذتها وزارة المالية بقدر عال من الكفاءة والمهنية والمعاصرة.

كذلك الأمر فإن الدوائر المالية الأخرى تعمل بفاعلية أكبر خصوصاً في تحصيل الواردات والضرائب. فيما تعمل مديريات الموازنة والصرفيات والخزينة على تحديث أنظمتها ووسائل عملها. ومثالاً على ذلك دائرة التقاعد التي حققت إنجازات هامة لجهة مكننة تعاملها مع المتقاعدين بالرغم من كل الانتقادات التي توجه، وحيث وفرت تلك الدائرة على كبارنا المتقاعدين الكثير من الجهد والوقت من خلال اعتمادها أساليب جديدة. كذلك نجحت الدائرة في استعادة مليارات الليرات من أموال الخزينة التي كانت تصرف دون وجه حق.

وفي المعهد المالي أيضاً...

وبالإضافة إلى ذلك كله، فقد تمكنا خلال العام ٢٠٠٣ وبفضل تعاون السادة النواب من تشريع العمل في المعهد المالي والذي كنا قد استحدثناه في العام ١٩٩٦، وهو قد أصبح اليوم من أهم المؤسسات في وزارة المالية. يعمل على خدمة إداراتها كافة ويساهم في تعزيز انفتاح الوزارة على العالم والمتغيرات وفي رفع كفاءة وتحسين مهارات ومعارف العاملين في وزارة المالية. وقد استطاع المعهد أن يسير قدماً باتجاه التوصل إلى معادلة جديدة لجهة أن يكون لكل موظف نصيب في التدريب بحيث يحصل كل موظف في المعدل المتوسط على يوم تدريبي واحد في الشهر. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن أكثر من ١٠٪ من العاملين في وزارة المالية قد خضعوا لدورات تدريبية خارج لبنان، معظمها على عاتق الجهات المانحة.
إن اعتماد وزارة المالية لسياسة تتسم بالانفتاح والتكيف مع التطورات والتعامل مع المتغيرات بعقلية جديدة هو ما ميزها خلال العام ٢٠٠٣ وما نرجو أن يميزها أيضاً مستقبلاً.

معالم المرحلة المقبلة

إن المرحلة المقبلة ليست سهلة، وهي تحمل معها تحديات كبيرة، خاصة على الصعيدين القومي والوطني، الأمر الذي يفرض علينا أخذ ذلك في الاعتبار وتحسين أوضاعنا والتصرف وفق ما تقتضيه تلك المتغيرات وحسن استخدام التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والانفتاح على الأسواق. وقد يتأتى عن ذلك بعض الصعوبات التي يكون علينا أن نتعامل معها بإيجابية خلاقة. إن هذه الصعوبات المرتقبة هي حتماً وعلى المدين القصير والمتوسط أقل كلفة وألماً من الصعوبات التي يتحتم علينا أن نواجهها فيما لو لم نبادر ونتكيف ونتفاعل مع المتغيرات الحاصلة.
فلطالما تميز لبنان على سائر دول المنطقة في قدرته على التكيف والتفاعل، وهو ما نحتاجه الآن أكثر من أي وقت مضى، إذ سيكون علينا أن نتعامل مع هذه المرحلة القادمة ونستفيد من الفرص التي تحملها ونحصّن أنفسنا تجاه المخاطر التي تطرحها ونمنع عن أنفسنا وعن وطننا مخاطر التهميش والتردي.

إن الوضع الاقتصادي والمالي يتطلب المزيد من الإصلاحات الجذرية والملائمة التي يبدو أن الظروف السياسية المحلية القائمة قد لا تسمح بخوضها الآن. لكن تأجيل القيام بالإصلاحات الضرورية لا يعني إلغاءها أو عدم الحاجة إليها. فلقد أثبتت الأيام أن تأجيل عملية الإصلاح إنما يزيد من كلفة تلك الإصلاحات ومن استعصاء مواطن الخلل على المعالجة. لذلك يكون علينا موظفين وعاملين في وزارة المالية، من منطلق حرصنا على بلادنا، أن نسرّع هذه العملية على الرغم من الممانعة السياسية الآنية ليتمكن اقتصادنا من التكيف مع المتغيرات ولننجح في إدارة الموارد المتاحة بشكل أفضل وبمردودية أعلى تحقق زيادة في الإنتاج والإنتاجية. كما يتوجب علينا الاستمرار في العمل على تخفيض حجم الدولة التي علينا تحديد دورها ومهماتها، بما يفسح للقطاع الخاص بأن يتولى ما يمكن أن يقوم به بشكل أفضل وأفعل وأقل كلفة.

إن هذا يعني ألا تستقيل الدولة من المهام التي لا يمكن ولا يجوز لها الاستقالة منها. وهي لذلك عليها أن تتابع مسيرتها في تعزيز دورها في المراقبة والإشراف والمتابعة والتحفيز حفاظاً على حقوق المواطنين ومنعاً لتحول القطاعات التي يصار إلى تخصيصها من احتكار الدولة إلى احتكار القطاع الخاص.

وجرياً على عادتها كلَّ عام، تضع دوائر وزارة المالية مخططاتها السنوية لتحسين الأداء وتضمنها البرامج والأهداف العامة والخاصة والجداول الزمنية للتنفيذ. وسوف تعمل وزارة المالية في العام ٢٠٠٤ على تحقيق الأهداف التي تضعها الدوائر المختلفة بالتعاون معنا ضمن مخططاتها السنوية. كما ستعمل الوزارة على مراقبة تنفيذها من خلال مؤشرات الأداء. وسنظل نعمل أيضاً على تحسين الأداء من خلال تعزيز التدريب وتوسيع نطاقه وجعله أكثر تخصصية وإدراجه ضمن المخططات السنوية لجميع مديريات ودوائر وزارة المالية.

إن وزارة المالية مستمرة في التزامها خدمة المواطن الذي هو محور اهتمامها وعلة وجودها ووجودنا جميعاً في هذه الوزارة: حيث نقوم باسمه ومن أجله بالدور المناط بنا القيام به. فالمواطن هو من يدفع رواتبنا والذي لخدمته نتولى القيام بمهامنا. لذلك فعلينا احترامه وتفهم حاجاته ومتطلباته والسعي دوماً لتقديم أفضل الخدمات له بأقل كلفة ممكنة وبأسرع وقت ممكن. كما والاستمرار في العمل الدؤوب لاستعادة ثقته بالمالية العامة وبإدارات الدولة كافة. فالثقة تبقى هي أساس النمو وركيزة الاستثمار.

وفقنا الله إلى القيام بواجباتنا وحفظ لنا بلادنا آمنة ومزدهرة.

وزير المالية

فؤاد السنيورة

أعزائي قرّاء حديث المالية...
يمكنكم إرسال ملاحظاتكم على بريدنا الإلكتروني التالي:
hadithelmalia@if.org.lb.

مقتطفات من العام ٢٠٠٣

الوزارة تحتفل بعيد مكتبتها-شباط ٢٠٠٣

الوزارة تطلق دليل ضريبة الدخل-حزيران ٢٠٠٣

الوزارة ومعهد البنك الدولي-حزيران ٢٠٠٣

المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة، ت١ ٢٠٠٣

المعايير الدولية للمحاسبة:

٤ دورات تدريبية تناولت المعايير ٧ "قائمات التدفق النقدي" و٢٣ "تكاليف الاقتراض"

نظّم المعهد المالي في الفترة الممتدة ما بين ٣٠ أيلول و١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣، أربع دورات تدريبية تناولت المعايير ٧ "قائمات التدفق النقدي" و٢٣ "تكاليف الاقتراض" شارك فيها ٨٥ موظفاً من مختلف مديريات وزارة المالية. قام المدرّب شادي يعقوب، أستاذ في الشؤون المالية في جامعة الروح القدس، بشرح المبادئ العامة والمستندات التي يرتكز عليها المعياران ونظّم تمارين تطبيقية ساعدت المتدربين على فهمهما بطريقة أفضل.

- المعيار رقم ٧ "قائمات التدفق النقدي"

يهدف إلى الالتزام بتوفير معلومات حول التغيرات التاريخية في التدفقات النقدية وما يعادلها للمنشأة بواسطة قائمة التدفق النقدي التي تصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات ناتجة عن نشاطات استثمارية وتمويلية.

- المعيار رقم ٢٣ "تكاليف الاقتراض"

يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض. يقضي هذا المعيار عموماً بالاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف. ولكنه يسمح برسملة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهّل وذلك كمعالجة بديلة مسموح بها ■

المعيار رقم ٧ "قائمات التدفق النقدي" Cash Flow Statement

ما هي فوائد المعلومات حول التدفق النقدي؟

١. تزود مستخدمي القائمات بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة وهيكلها المالي وقدرتها على التأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها لأجل التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة.

٢. تفيد معلومات التدفق النقدي في تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية وما يعادلها.

٣. تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة.

٤. تحسّن قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدة منشآت لأنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث.

٥. تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد منها.

٦. تستعمل في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق وأثر الأسعار المتغيرة.

المرجع: كتاب المعايير المحاسبية الدولية من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - 1999

لغات ومعلوماتية:

أرقام قياسية جديدة في امتحان الـ TOEIC

بعد حضورهم ٣٠ ساعة تدريب في اللغة الإنكليزية نظمها المعهد المالي بالتعاون مع الأمديست، خضع ١٤ موظفاً من وزارة المالية لامتحان الـ TOEIC حيث وفقوا إلى تسجيل علامات عالية. وقد حلت المراقبة رانيا الشعار (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) في المرتبة الأولى مسجلةً أعلى معدّل (٩٤٥) من بين الذين تقدموا إلى هذا الامتحان في العامين الأخيرين. ولا بد من التذكير أن الموظفين اللذين سجلوا أعلى معدّل علامات خلال السنوات الماضية هم:

التدريب على المعلوماتية في ميزانه الجديدة: نظام Microsoft Outlook

السنة	متوسط العلامات	أعلى معدّل	صاحب أعلى معدّل
٢٠٠١	٧١٥	٨٨٠	نضال كرياح مراقب ضرائب في مديرية البقاعات
٢٠٠٢	٨٠٥	٩٣٠	جوسلين خليفة مراقبة ضرائب في مديرية الـ TVA
٢٠٠٣	٨١٩	٩٤٥	رانيا الشعار مراقبة ضرائب في مديرية الـTVA

تماشياً مع التطور الحاصل في استعمال الأدوات والأنظمة المعلوماتية المخصصة لتنظيم الأعمال المكتبية اليومية في وزارة المالية وبهدف تنمية قدرة الموظفين وتمكينهم من استعمال البريد الإلكتروني الذي أصبح متوفراً لمعظم الموظفين والعاملين في الوزارة من خلال الشبكة المعلوماتية الداخلية، باشر فريق التدريب على المعلوماتية في المعهد المالي بالتدريب على نظام ميكروسوفت أوتلوك ابتداءً من شهر أيلول ٢٠٠٣. يعتبر هذا النظام من أهم البرامج المكتبية والأوسع انتشاراً في العالم حيث يمكّن كل شخص وكل موظف إداري في شتى المجالات من تنظيم أعماله اليومية وتذكره بالمواعيد المحددة مسبقاً وهو يتضمن أيضاً تطبيقات كثيرة ومهمة تساعد الموظف على تذكر الأعمال الموكلة إليه.

بدأت الدورات في أواخر شهر أيلول ٢٠٠٣. ونظّم المعهد المالي حتى أوائل تشرين الثاني ٤ دورات تدريبية ضمت ٣١ موظفاً من مختلف مديريات المالية العامة وإدارة الجمارك. تناولت الدورات عدّة مواضيع أهمها:

- كيفية إرسال وتلقي رسائل إلكترونية من نظام أوتلوك
- كيفية إرفاق ملفات إلكترونية بالرسائل
- كيفية استحداث وإدارة دفتر عناوين Address Book.
- كيفية تنظيم وأرشفة الرسائل؟
- كيفية إضفاء طابع شخصي على الرسائل (إضافة توقيعك في نهاية الرسالة الإلكترونية، إعطاء الرسالة تصميماً خاصاً بك)■

لإضافة توقيعك في رسائلك اتبع الإجراءات التالية:

١. على شريط التنقل الأعلى لنظام أوتلوك، انقر Tools؛
٢. من ثم انقر Options؛
٣. اختر Mail Format من ثم انقر على Signatures؛
٤. انقر على New. من ثم اطبع النص الذي تريد إضافته تلقائياً إلى رسائلك لدى الانتهاء، يضيف نظام أوتلوك توقيعك على كل رسالة ترسلها.

!!! تذكير !!!

× نستمر الدورات التدريبية حول كيفية استعمال نظام أوتلوك طوال العام ٢٠٠٤، للمشاركة الرجاء مراجعة الآنسة منال مهدي في المعهد المالي.
× لا بد من التذكير بأن لائحة العناوين الإلكترونية لكافة الموظفين أي ما يعرف بلائحة "All Users" قد وضعت لأهداف مهنية تقتصر على تبادل الرسائل والملاحظات الخاصة بالعمل فقط.

التدريب على المعلوماتية بالأرقام: من ٢٠٠٣/٨/١ ولغاية ٢٠٠٣/١٢/٣٠

المديرية	المادة	العدد
مديرية الجمارك	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	١٢
	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	٨
	برنامج العروض التقديمية	٤
	برنامج Outlook	٤
المديرية العامة للمالية	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	٨
	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	١٦
	دورة تدريبية لاستخدام شبكة الإنترنت	٩
	برنامج العروض التقديمية	٣
	برنامج Outlook	٣١
مديرية الشؤون العقارية والمساحة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	١٣
	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	٣
فريق تعزيز واردات الإدارة المالية	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	١
	نظام Outlook	١
المجموع		١١٣

حصة الجمارك في التدريب:

لقاء جمركي لحماية الملكية الفكرية

يوم الاثنين في ٢٢ أيلول ٢٠٠٣، نظّمت إدارة الجمارك اللبنانية حلقة حوار في المعهد المالي تناولت موضوع "حماية الملكية الصناعية". أدار الجلسة الخبير الباباني السيد فوكانسو المعتمد من قبل شركة توبوتا لصناعة السيارات وقطع التبديل العائدة لها وحضرها ثلاثون موظفاً جمركياً، إضافة إلى حوالي عشرين موظفاً من وزارة الاقتصاد وممثلين من القطاع الخاص. ■

دورة تدريبية طويلة حضرها متدرّبان اثنان فقط!

من ١ أيلول حتى ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٣ قامت إدارة الجمارك بتنظيم دورة تدريبية طويلة ضمّت متدربين اثنين فقط هما الضابطان المتخرّجان شربل نوما ونضال ذياب! هدفت هذه الدورة إلى تعريفهما بكيفية سير العمل في مختلف مصالح ودوائر الجمارك بشكل يمكنهما من استلام مهامهما في إدارة الجمارك من دون صعوبة. أما أهم المواضيع التي تناولتها دورة التنشئة هذه فهي:

١. تنظيم إدارة الجمارك: التعميم رقم ٣٤ (تنظيم إدارة الجمارك)، تنظيم الضابطة الجمركية، قانون قضاء عسكري (أحكام الكتاب الثالث)، إلخ.
٢. خدمات الضابطة الجمركية: دراسة التعاميم الإدارية ١١، ٢٢، ٦٠، ٧١، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٢، ٩٣.
٣. المحاسبة الإدارية: دراسة التعاميم الإدارية ٣٣، ٤٣، ٧٧، ١٣٩، ١٥٩.

٤. نظام القضايا: نظام القضايا الجمركية، دليل المصالحات (تعميم رقم ٣٩)، أصول المحاكمات الجزائية (مهام الضابطة العدلية، الأعمال المنوطة برجال الضابطة العدلية).
٥. شؤون جمركية: قانون الجمارك، النظام الجمركي. ■

التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

بعثة من الجمارك الفرنسية: تعزيز التفتيش الجمركي ومكافحة التزوير

في إطار التعاون مع وزارة المالية الفرنسية، زارت بعثة من الجمارك الفرنسية تتألف من الفنش رولان أوغوستان ورئيس فريق الأبحاث رودولف غونزو، وزارة المالية اللبنانية في مهمة دامت ٨ أيام (٥-١٢ كانون الأول). التقى الخبيران كبار المسؤولين في مديرية الجمارك اللبنانية وكذلك الموظفين المعنيين بمكافحة تبييض الأموال ومكافحة البضائع المزورة وحماية الملكية الصناعية. وقد نظما دورة تدريبية في المعهد المالي هدفت إلى تعزيز مهارات مفتشي الجمارك والمسؤولين عن مكافحة التزوير. ■

مكافحة التهرب الضريبي: دورة تدريبية جمعت مراقبي الضريبة على القيمة المضافة والجمارك

في إطار التعاون مع وزارة المالية الفرنسية، نظم المعهد المالي، من ٢٣ ولغاية ٢٥ أيلول، دورة تدريبية حول طرق الرقابة على الضريبة على القيمة المضافة. وتولى الدورة خبيران من المديرية العامة الفرنسية للضرائب، السيدان أنطوان أكوافيفا وأوليفيه بيبتري. أما المشاركون في الدورة، وعددهم ٢٩ موظفاً من مديريتي الجمارك والضريبة على القيمة المضافة، فقد تمكنوا من ترسيخ معارفهم في مجال تحليل هذه الضريبة أو فرض الرقابة عليها، سيما وأن خبرتهم في هذا المجال لا تزال حديثة. وهدفت هذه الدورة إلى مقارنة نظامي الضريبة الفرنسي واللبناني، وطرق الرقابة التي يعتمدها كلا النظامين بالإضافة إلى تحليل المعدلات، وعرض مختلف طرق الرقابة على الضريبة المقتطعة وعلى الضريبة المحصلة.

أما أهم المواضيع التي تناولتها الدورة التدريبية كانت:

التعريف بالتنظيم الإداري للتدقيق الضريبي كما يطبق في فرنسا.

١. التعريف بالتصريحات المهنية.
٣. التمكن من الملف - (مقاربة أفضل للتدقيق الضريبي من خلال التعمق في ملف المكلف).
٤. التعريف بالمواضيع الأساسية: الحقل الضريبي، القواعد العامة، العمليات الخاضعة.
٥. التعريف بمفهوم الخاضع للضريبة، LASM الأمور المتعلقة بالأراضي Territorialité العمليات المعفاة والخاضعة اختيارياً.
٦. كيف تعمل المؤسسة؟ هل تقوم بتصاريح صحيحة حول رقم أعمالها؟ (رقم الأعمال، وسائل الإنتاج، المخزون، طور الإنتاج).
٧. فرض الضريبة على القيمة المضافة على السلع المستعملة، الخدمات غير المادية، توافق الضريبة، تحليل توافق الضريبة المحصلة، إلخ.
٨. هل تقوم المؤسسة باحتساب الضريبة بشكل صحيح؟ المبادئ: المبلغ، الاستثناءات، الشروط المتعلقة بالشكل وبالمضمون، إلخ.
٩. تحليل توافق Cohérence الضريبة على القيمة المضافة، مخاطر التكليف، تحصيل الضريبة على القيمة المضافة على الخدمات، إلخ.

وفي ختام الدورة كانت زيارة لهياكل بعلبك نظمها المتدربون احتفاءً بالزوار الفرنسيين، تلتها مأدبة غداء على ضفاف نهر البردوني. ■

المراقب الرئيسي روجيه لطفي
وحدة السياسات والتشريع الضريبي

الشراكة مع معهد البنك الدولي

تُعد وزارة المالية منذ فترة لعقد شراكة استراتيجية مع معهد البنك الدولي وقد بدأت المحادثات في هذا الخصوص منذ أوائل السنة. وتوجت هذه الجهود بزيارة وفود من البنك الدولي للإطلاع عن كثب على المعهد وطريقة عمله كان آخرها زيارة السيد مايكل ساريس، المدير الإقليمي للمعارف والتعليم في معهد البنك الدولي بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣. كان في استقباله فريق المعهد ومنسقو مشاريع الإصلاح الجارية في وزارة المالية وفي طليعتهم السيدة رغدة جابر والسيد سليم بلعا والسيدة رولا رزق. وقد التقى السيد ساريس لاحقاً وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة ومدير عام المالية العامة السيد آلان بيفاني ومستشار وزير المالية السيد جهاد أزعور.

وهدفت هذه الزيارة إلى البحث في إمكانية إقامة شراكة بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي بحيث يصبح هذا الأخير مركزاً يكثّف من خلاله البنك الدولي نشاطاته التي تستهدف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن ضمن أنشطة الشراكة هذه، تكييف بعض برامج التدريب لتتلاءم مع الواقع الإقليمي بالإضافة إلى تحديد ووضع برامج جديدة تستجيب إلى حاجات دول المنطقة. ويجري التدريب على البرامج التي تستهدف منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا في المعهد المالي وتكون باللغة العربية.

وقد تلا هذا اللقاء اجتماع بوفد من البنك الدولي ضم السيدين عمر أوكارسبان، وسربدار إيار والسيدتين حنين السيّد وهاديا كرم بتاريخ ١٥ كانون الأول هدف إلى تحديد نشاطات التعاون بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي وسبل انضمام المعهد المالي إلى شبكة التعلم التي ينسقها معهد البنك الدولي GDLN. ■

إدارة الدين العام ... في معهد القانون الدولي في واشنطن

في إطار التعاون بين المعهد المالي ومكتب الـ AMIDEAST في لبنان، وفي مبادرة هي الأولى من نوعها، قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية منح تدريبية من خلال برنامج Training Implementation Plan وقد تمكّن السيد جوزيف منصور من دائرة الدين العام من الإفادة من هذه المنح ومتابعة دورة تدريبية في إدارة الديون العامة في معهد القانون الدولي International Law Institute في واشنطن، امتدت على سبعة وعشرين يوماً ابتداءً من تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٩ لغاية ٢٠٠٣/١١/١٤.

وقد حضر الدورة المذكورة عدد من المشاركين من عدة دول هي: مصر، تنزانيا، سريلانكا، الهند، بوتان، غانا، نيجيريا، بروناي ولبنان.

حاضر في الدورة خبراء ومستشارون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأساتذة من جامعة جورج تاون، وتركزت مواضيع الدورة حول إدارة الدين العام، لاسيما كيفية إجراء المفاوضات للحصول على أفضل شروط للاقتراض، وكذلك تحليل مخاطر الاقتراض وغيرها من المواضيع التي لها علاقة بإدارة الدين العام.

كما نظمت للمشاركين زيارات ميدانية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجرى أثناء تلك الزيارات عرض حول المنظمة الدولية لضمان المخاطر (MIGA) وأهدافها وخططها المستقبلية. ■

التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

شاركت السيدة حياة نادر، رئيسة دائرة رسم الانتقال في الدورة التدريبية الخاصة بالضرائب II International Seminar on Taxation (Senior Course) والتي عقدت في طوكيو من ٦ وحتى ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٣.

وقد نظمت هذه الدورة وكالة الضرائب اليابانية من خلال معهد إعداد وتدريب موظفي الضرائب في اليابان والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وقد شارك فيها ممثلون عن أثيوبيا وغانا وأندونيسيا ولاوس وماليزيا وبيرو والفلبين وفيتنام وساموا واليابان.

تمحورت المحاضرات والنقاشات حول كيفية تنمية وتطوير الضريبة الطوعية وكيفية القيام بأعمال التدقيق الميداني بفعالية وإنتاجية عالية والصعوبات التي تواجه الإدارة الضريبية لاسيما الضريبة على القيمة المضافة. كما ناقشت أهمية التعاون الدولي ودوره في مكافحة التهرّب الضريبي الدولي ومعالجة الصعوبات الضريبية في ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، من جهتها، ناقشت الدول المشاركة خبرتها في مجال النظام الضريبي وهيكلية الإدارة الضريبية وأساليب عملها والصعوبات التي تعترضها. وقد تضمن المؤتمر زيارات رسمية إلى مراكز "وكالة الضرائب اليابانية" في كل من طوكيو وأوساكا وكيوتو، حيث اطلع المشاركون ميدانياً على تنظيم الإدارة الضريبية في اليابان وطرق عملها. ■

وزارة المالية ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

في إطار مشروع تحسين خدمة المواطن في الإدارات العامة الذي يموله مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، شارك أكثر من ٦٨ موظفاً من وزارة المالية – دائرة الأملاك المبنية في بيروت والمناطق، في دورة تدريبية حول خدمة المواطن. هدف التدريب إلى توعية الموظف إلى أهمية تلبية حاجات المواطن وإلى إرشاده إلى "لغة" المواطنين وتقنيات خدمتهم بشكل عام، سعياً وراء تحسين الأداء في الإدارات العامة.

أحيا التدريب المدربون الدكتور منح جحا والسيدة جنان دويهي والدكتور رائد محسن. تضمن البرنامج الذي أمتد على ٢٥ ساعة المواضيع التالية: جو العمل المناسب وانعكاسه على مستوى الخدمة، التواصل مع المواطن، مهارات الاستماع والاتصال الناجح، الاتصال عبر الهاتف وأساليبه، التفاعل الناجح مع المواطن، أنماط السلوك الإنساني، حل النزاعات وإدارة الخلافات، وديناميكية العمل الجماعي. وقد أتاح البرنامج التدريبي الفرصة أمام كل موظف وضع دليل خاص به يتضمن نصائح لخدمة المواطن بشكل أفضل. ■

برنامج التدريب الإقليمي للجمارك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية

الدورة الأولى: تكنولوجيا المعلومات في الجمارك

نظمت إدارة الجمارك اللبنانية بالتعاون مع المعهد المالي دورتها التدريبية الإقليمية الأولى ضمن إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية-منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط. وكان الموضوع "تكنولوجيا المعلومات في الجمارك". هدفت الدورة التي امتدت من ١١ إلى ١٤ أيلول ٢٠٠٣، إلى التعريف بعملية المكننة الشاملة التي تقوم بها إدارة الجمارك اللبنانية منذ العام ١٩٩٤ وعرض لمراحل تقدمها وكيفية معالجتها مختلف الأوضاع والإجراءات الجمركية. كذلك عرضت الدورة للجهود التي تبذلها مديرية الجمارك لتصل إلى مرحلة الخدمة الإلكترونية المتكاملة كأول مشروع للحكومة الإلكترونية في لبنان (e-government). شارك في هذه الدورة تسعة موظفين جمركيين من جنسيات عربية مختلفة إضافة إلى اثني عشر موظفاً من الجمارك اللبنانية. في اليومين الأولين قام المدرب السيد جورج عازار الرئيس السابق لمصلحة المركز الآلي الجمركي، بشرح مختلف مراحل التحديث التي مرت بها إدارة الجمارك اللبنانية على طريق مكننة العمل الجمركي. وفي اليوم الثالث والأخير كانت زيارة إلى مرفأ بيروت حيث اطّلع المتدربون على العمل الميداني بنظام "جم" والبرامج الملحقة به والمكملة له.

أما أهم المواضيع التي تناولتها الدورة فهي:

- الجمارك اللبنانية كمصدر للمعلومات الجمركية والاقتصادية
- النظام الجمركي المعلوماتي في لبنان (جم) والبيان الجمركي الموحد (SAD)
- إجراءات تخليص البضائع في نظام "جم"
- التقييدات والمحظورات والإعفاءات والاتفاقيات في نظام "جم"
- مشروع مكننة المانيفست (صار)
- نظام الشهادات العضري للآليات والعربات (شعاع)
- الرقابة اللاحقة في إدارة الجمارك ■

الدورة الثانية: معاينة المواد الكيميائية والخطرة

أيضاً وضمن إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية-منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، تناولت الدورة التدريبية الثانية التي تولاها الخبير الكيميائي السيد أمال حداد موضوع "معاينة المواد الكيميائية

والخطرة" وامتدت من ٣٠ أيلول ولغاية ٢ تشرين الأول. هدفت الدورة إلى التعريف بالمواد الكيميائية والخطرة بشكل عام وشارك فيها عشرة موظفين من جنسيات عربية مختلفة إضافة إلى ثلاثة عشر موظفاً من الجمارك اللبنانية ■

توجيهات عامة لأخذ وتوصيب عينات من المواد الكيميائية!

١. الكشف على المواد الكيميائية جو مكشوف غير محصور.
٢. الامتناع عن تذوق أو لمس أي من المواد الكيميائية.
٣. قراءة الملصقات الواردة على العبوات قبل المباشرة بفتحها.
٤. استخدام اليد لتحويل روائح المواد الكيميائية ليس شمها مباشرة. في حال استخدام حاسة الشم للتعرف إليها.
٥. عدم إعادة العينات المأخوذة أو التي وضعت في التداول إلى العبوات الأصلية التي أخذت منها ذلك لعدم تلويث وإفساد البضاعة.
٦. عدم إعادة العينات المأخوذة إلى عبوات تحتوي على أصناف أخرى.
٧. الانتباه إلى طريقة التخلص من بقايا العينات المأخوذة بحيث لا يحصل ضرر شخصي أو تلوث بيئي.
٨. الانتباه وأخذ الحذر عند أخذ عينات أو تداول بضاعة تحتوي على مادة فوق الأكاسيد (PEROXIDES) لأنّ هذه المواد هي من النوع القابل للانفجار.
٩. تزويد دوائر الكشف بمعدات وأجهزة بسيطة لأخذ العينات للحؤول دون التعرض للأذى الشخصي.
١٠. عدم استخدام مواد مشتعلة (كالقداحات والشموع) للإنارة عند الكشف على المواد الكيميائية في الأماكن المغلقة.
١١. إزالة المواد الكيميائية في حال انسكابها خارج العبوات أو على الأرض مثلاً، بالسرعة المتبعة بواسطة مواد ماصة تكون جاهزة في دوائر الكشف.
١٢. الانتباه إلى إقفال العبوات التي أخذت منها العينات الكيميائية بحيث يمنع تأكسدها أو عرضها للعوامل التي يمكن أن تفسدها.
١٣. الاتصال بالخبير الكيميائي المختص في حال عدم التأكد أو الخوف من التعاطي مع المواد الكيميائية التي هي تحت الكشف.

الدورة الثالثة والرابعة: إجراءات التدقيق الجمركي المكتبي والميداني

ويوماً خصص الإطار نفسه، تناولت دورتان تدريبيتان موضوع "إجراءات التدقيق الجمركي المكتبي والميداني" وهدفتا إلى تحسين الأداء العام للجمارك من خلال تعزيز الرقابة على المستودعات الجمركية وانسياب البضائع خاصة تلك الخاضعة لرسوم باهظة أو لتقييدات ومحظورات، على أن تتم الرقابة بشكل لاحق لسحب البضائع ولا تسبب أية عرقلة للتجارة وتتم الرقابة في هذه الحال عن طريق وضع الأدوات الضرورية للرقابة اللاحقة بتصرف الموظف وتحسين عملية معالجة المعلومات وتطبيق برامج تحليل المخاطر وتعزيز نشاطات التفتيش اللاحق.

تولى الدورتين السيد لويس كلود موريرا من الجمارك البرتغالية، وقد شارك في الدورة الأولى ٩ ممثلين عن جمارك الدول العربية و١٤ ممثلاً عن الجمارك اللبنانية وشارك في الدورة الثانية ١٣ ممثلاً عن الدول العربية و٩ لبنانيين.

وقد أتت الدورتان بمثابة خلاصة لفترة دراسة ميدانية مدتها شهر أجراها السيد موريرا لدى دوائر الرقابة في إدارة الجمارك اللبنانية، وضع بنتيجتها برنامجه التدريبي آخذاً بعين الاعتبار إجراءات التدقيق المعتمدة في لبنان ومستعيناً بخبرته في هذا المجال. اعتمد الدرب اللغة الإنكليزية بشكل أساسي في الدورتين، التي امتد كل منها على فترة خمسة أيام (من ١ لغاية ٥ كانون الأول ٢٠٠٣ ومن ٨ إلى ١٢ كانون الأول)، تخللتها جولة ميدانية على دوائر الرقابة المركزية لإدارة الجمارك اللبنانية الموجودة في مرفأ بيروت، حيث اطّلع المشاركون على إجراءات التدقيق والبحث عن التهريب والأنظمة المكننة والبرامج التي تستعين بها هذه الدوائر لتحسين عملها. ■

جدول بالدورات التدريبية الخاصة بموظفي الجمارك والتي سوف تعقد في لبنان في إطار التعاون مع منظمة الجمارك الدولية

دورات الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٤

	موضوع الدورة	تاريخ الانعقاد من	إلى
١	التعاريف وإجراءات الحدود	٢٠٠٤/١/١٩	٢٠٠٤/١/٢٠
٢	الإدخال المؤقت ورد الرسوم	٢٠٠٤/١/٢١	٢٠٠٤/١/٢٢
٣	القيمة للأغراض الجمركية	٢٠٠٤/٢/١٦	٢٠٠٤/٢/٢٠
٤	قواعد المنشأ	٢٠٠٤/٣/٢٢	٢٠٠٤/٣/٢٧
٥	تنمية الموارد البشرية	٢٠٠٤/٤/١٩	٢٠٠٤/٤/٢١
٦	النظام المنسق	٢٠٠٤/٥/١٠	٢٠٠٤/٥/١٤
٧	إدارة المخاطر	٢٠٠٤/٦/٧	٢٠٠٤/٦/١١

صندوق النقد الدولي في زيارة إلى وزارة المالية والمعهد المالي

في زيارة هي الأولى لوفد رفيع المستوى من صندوق النقد الدولي ترأسه نائب مدير عام الصندوق والمسؤول عن العلاقة مع لبنان السيد أوغوستان كارستن، تعرّف أعضاء الوفد على المعهد المالي حيث اجتمعوا بكبار المسؤولين والمستشارين في وزارة المالية وعلى رأسهم وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة وذلك يوم الجمعة ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٣.

تم خلال اللقاء عرض لمختلف مشاريع الإصلاح والتحديث التي أطلقتها الوزارة وتلك التي لا تزال في طور التطبيق ومنها مشاريع الإصلاح الضريبي، تحديث إدارة ومعاملات الجمارك، إدارة الخزينة والإنفاق العام، إدارة الدين العام، تحديث معاملات المساحة والشؤون العقارية، وتحديث إدارة شؤون المتقاعدين.

وقد أثنى أعراء وفد صندوق النقد وبالأخص السيد كارستن على الرؤية الشمولية التي يتمتع بها مسؤولو الوزارة لتحقيق الإصلاح والتحديث كما أشاد بالتماسك والمثابرة في تطبيق خطة التحديث وبالإدراك المبكر للمسؤولين في وزارة المالية أهمية تنمية الموارد البشرية كحجر زاوية في أية عملية تطوير مثنياً على الدور الذي يقوم به المعهد المالي في هذا المجال من خلال خبرته ومواكبته لعمليات الإصلاح. كما وأبدى أعضاء الوفد إعجابهم بالتوجهات الهادفة إلى تحسين الخدمات

المقدمة للمواطنين وجعلها من أوليات عمليات التحديث وبالتحول التدريجي نحو الإدارة الإلكترونية والعمل على الاستفادة من الخبرة والتجارب العالمية في مختلف المشاريع بعد تكييفها مع الواقع اللبناني. كما شدد الوفد على إمكانية أن يصبح لبنان بنفسه نموذجاً يقتدى به إقليمياً في بعض مشاريع الإصلاح لاسيما مشروع إدارة المساحة والشؤون العقارية.

في ختام اللقاء جال وفد الصندوق على المعهد حيث تعرّف على المكتبة المالية من ثم قام بزيارة قصيرة إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة حيث اطلع عن قرب على العمل الجاري.

وبعد سلسلة اجتماعات عقدت في القصر الحكومي، اختتم الوفد زيارته بمؤتمر صحافي عقد بحضور وزير المالية في مبنى الإسكوا تم خلاله عرض نتائج المحادثات التي أجراها الوفد مع كبار المسؤولين اللبنانيين ■

دراسة بعثة صندوق النقد الدولي عن إدارة النفقات

عقدت بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٣ ورشة عمل حضرها كبار المسؤولين في وزارة المالية هدفت إلى استعراض ومناقشة نتائج زيارة بعثة صندوق النقد الدولي التي ترأسها السيد احتشام أحمد، رئيس قسم إدارة النفقات العامة في صندوق النقد الدولي، ومناقشة خلاصة اقتراحات البعثة لجهة إصلاح إدارة النفقات. وكانت البعثة قد زارت لبنان بناءً على طلب وزارة المالية، خلال الفترة الممتدة من ٢٥ تموز إلى ١١ آب، بهدف مساندة الوزارة في استكمال عملية تطوير الإدارة المالية التي أطلقتها الوزارة منذ سنوات. وعرضت خلال الاجتماع المواضيع التي تناولها تقرير البعثة، وأهمها:

- تطوير نظام تحضير الموازنة لجهة مراجعة أسس تحضير الموازنة في إطار تطبيق معايير GFS ٢٠٠١ الجديدة. كذلك دراسة إمكانية مواءمة حسابات مجلس الإنماء والإعمار ومجمل إنفاقه مع الموازنة العامة من أجل التوصّل إلى توحيد الأنظمة المتبعة.
- تفعيل إدارة عمليات الخزينة لاسيما مراجعة نظام إدارة أموال الخزينة (cash flow management) واقتراح أسس للتخطيط المالي ولتطوير فعالية الإدارة المالية.
- تحسين عملية تنفيذ الموازنة وتطوير التقارير الناجمة عنها واقتراح وضع تقارير جديدة تستعمل للتخطيط ولتحضير القرارات المالية.
- مراجعة الرقابة على النفقات بهدف تبسيط وتفعيل الإجراءات المتبعة.
- تطوير قدرات وزارة المالية في التحليل الاقتصادي والمالي من خلال وضع أسس علمية لتقدير الوضعية المالية المستقبلية وتنبؤ الأخطار المالية.
- تحديد الموجبات الأساسية للانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء وتحديد مؤشرات الأداء.

وقد ركّز وزير المالية على أهمية هذه الإصلاحات وأعلم الحضور بتصميمه المضي قدماً في تنفيذها في مطلع العام المقبل وفقاً لخطة عمل مدروسة. وقد أجاب السيد أحمد على أسئلة الحاضرين، واعداً بوضع جميع الطاقات التقنية المتوفرة لدى صندوق النقد في متناول وزارة المالية. ■

هلا سالم، مكتب وزير المالية

وزارة المالية في مبناها الجديد

ضمن خطة توحيد مراكز إدارات ووحدات مكاتب وزارة المالية في بيروت من خلال جمعها في مبنى واحد، انتقل فريق مديرية المحاسبة العامة وفريق المحاسبة الخاص وفريق إدخال المعلومات التابع لضريبة الدخل على الرواتب والأجور وجزء من المركز الإلكتروني إلى المبنى الجديد للوزارة، الذي يقع على طريق كورنيش النهر، بالقرب من المعهد المالي. وكانت الوزارة قد بدأت بناء المبنى الجديد في مطلع العام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن ينتهي العمل به خلال السنة القادمة وأن تنتقل إليه دوائر مالية وضريبية مختلفة. أما الهدف الرئيسي من جمع كافة الإدارات في مبنى واحد ضمن مدينة بيروت فهو تسهيل إجراءات ومعاملات المواطنين بحيث لا يضطروا إلى الانتقال من مبنى إلى آخر من أجل إنجاز معاملاتهم.

مؤتمرات واجتماعات UNCTAD و WADMO في جنيف

شارك وفد لبنان برئاسة مدير المالية العامة، السيد ألان بيفاني، بالاجتماعات الأربعة التي نظمتها أمانة الأنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (UNCTAD) بالتعاون مع الاتحاد العالمي لمكاتب إدارة الدين (WADMO) خلال الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني. انعقدت الاجتماعات في قصر الأمم Palais des Nations في جنيف، وتمحورت حول المواضيع التالية:

١. المؤتمر الدولي الإقليمي الرابع لإدارة الدين.
٢. الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية لنظام إدارة الدين والتحليل المالي DMFAS.
٣. المؤتمر الثالث والجمعية العمومية للاتحاد العالمي لمكاتب إدارة الدين (WADMO) (نظما بالاشتراك مع UNCTAD).
٤. اجتماع اللجنة الإدارية للاتحاد العالمي لمكاتب إدارة الدين.

هدفت تلك الاجتماعات إلى تبادل خبرات الدول الأعضاء في مجال الدين العام والإطلاع على أحدث التطورات بالنسبة لإدارة الدين.

حضر الاجتماعات المذكورة حوالي ثلاثمائة مشترك من مدراء الدين في أكثر من ٩٠ دولة وكذلك خبراء وممثلون عن مؤسسات دولية وإقليمية معنية بالتمويل كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف الدولي (Standard&Poor's) وبنك التسويات الدولي (BIS) والمعهد الدولي للاقتصاد الكلي والإدارة المالية لشرقي وجنوبي أفريقيا (MAFMI) وبنك فرنسا والمؤسسة العالمية للسوق الأولي...

أما وفد لبنان فتألف من كل من مدير عام المالية العامة، السيد ألان بيفاني، ورئيسة دائرة الدين العام الآنسة أمل شبارو والآنسة ليلى الحصري من دائرة الدين العام والسيد رافي كندرجيان من مكتب وزير المالية، والسيد عمر جّا من مجلس الإنماء والإعمار. ■

أمل شبارو
رئيسة دائرة الدين العام

هل تعلم؟

- أن إدارة الدين العام تتم في وزارة المالية وفي كل من مجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان معتمدة على برنامج للديون أعدته الأنكتاد يعرف بنظام إدارة الدين والتحليل المالي (DMFAS).
- أن لبنان قد انتخب وللمرة الثانية، أثناء اجتماع الجمعية العامة لـ WADMO وبالاقتراع السري، عضواً في لجنة الإدارة (STEERING COMMITTEE of WADMO) ممثلاً مجموعة دول الشرق الأوسط، إلى جانب كل من الدول الأعضاء وهم الفلبين، جمهورية الدومينيكان، أوغندا، الغابون، هندوراس، أندونيسيا، نيجيريا والسودان.

للمزيد من المعلومات حول هذه الاجتماعات راجعوا موقع الإنترنت التالي: www.unctad.org/dmfas

موظف القطاع العام: ما هي التعويضات التي يحق له بها؟

يتمتع الموظف في القطاع العام بالعديد من الحقوق والضمانات يجيز له بها القانون مقابل الخدمة التي يؤديها للمواطن والجهود التي يبذلها في خدمة الحركة الاقتصادية للبلاد وحفظ أمنها وأمانها وتختلف حقوق وضمانات الموظف باختلاف القوانين والأنظمة السياسية والوظيفية والاقتصادية التي ترعى عمله. فالدول التي تعتمد نظام الوظيفة العامة المغلق* كلبنان، تعطي لموظفيها ضمانات غير مادية كثيرة أهمها التوظيف مدى الحياة Long Employment Life وهذه ضمانة لا تضاهيها أية ضمانة أخرى مادية كانت أم معنوية. وهي تميّز موظف القطاع العام عن أقرانه وإخوانه في مؤسسات القطاع الخاص.

في ما يلي لمحة عن بعض التعويضات التي ينالها الموظف في القطاع العام والتي يتبيّن من خلال مقارنتها مثيلاتها في القطاع الخاص مدى تميز موظف القطاع العام عن غيره.

أولاً: التعويض العائلي:

هل تعلم أن **الموظف** يستفيد من التعويض العائلي عن:

- زوجته أو الزوجة المهجورة أو المطلقة المحكوم لها بنفقة على أن لا يعطى التعويض في أي حال إلا عن زوجة واحدة
- أولاده الذكور الذين لم يتموا الثامنة عشرة من عمرهم
- أولاده الذكور الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم وذلك في الحالتين التاليتين: الولد المصاب بعلة أو عاهة تجعله عاجزاً عن العمل وتوجب إعالته. أو الولد الذي يتابع دراسته وذلك حتى إكماله الخامسة والعشرين من عمره
- بناته العازبات وكذلك البنات الأرامل والمطلقات غير المحكوم لهن بنفقة
- أولاده المتبنين بصورة قانونية وأولاده الذين أصبحوا شرعيين وأولاده العائشين مع زوجته المهجورة أو مطلقته إذا كان يدفع لها نفقة عنهم

أما **الوظفة** فتستفيد هي الأخرى من تعويضات عن زوجها العاجز، أولادها إذا كانت تتحمل أعباء إعالتهم بسبب الترمل أو عجز الزوج أو غيابه عن البلاد مع ثبوت انقطاع أخباره مدة تتجاوز السنة، كما تستفيد الوظفة المطلقة في حال ثبوت عجز الوالد عن تأدية النفقة المحكومة بها عليه.

أما **المتقاعد** فيستفيد من التعويض العائلي أسوة بالموظفين العاملين، وفي حال وفاته يستفيد أصحاب الحق في المعاش من كامل التعويض العائلي إلى أن يحدث ما يفقدهم حقهم في المعاش أو التعويض.

ثانياً: التعويض عن الأعمال الإضافية:

هل تعلم أنه يمكن منح الموظف تعويضاً عن ساعات العمل الإضافية التي تزيد عن ساعات دوامه الرسمي وذلك ضمن الشروط التالية:

- إذا كانت الأنظمة المطبقة في دائرته تفرض عليه العمل باستمرار وفي أوقات الدوام وخارجها
- إذا كلفه الوزير أو المدير العام خطياً بعمل إضافي شرط أن يكون هذا العمل غير داخل في المهام الموكلة إليه بحكم وظيفته
- إذا كان العمل يدخل في مهام الموظف بحكم وظيفته ولكنه عمل ملّح ويتوجب عليه القيام به خارج أوقات الدوام الرسمي
- يحدد بدل التعويض عن كل ساعة إضافية بقرار من الوزير ضمن اعتمادات مرصودة لهذه الغاية في الموازنة
- يمكن منح الموظف تعويضاً شهرياً مقطوعاً عن الأعمال الإضافية المكلّف بها شرط أن يقتضي تنفيذ هذه الأعمال مدة لا تقل عن ٦ أشهر، وأن لا يزيد التعويض عن نصف الراتب.

ثالثاً: تعويض الانتقال وأجور النقل:

هل تعلم أنّ الدولة تؤمن وسائل النقل للموظفين الذين ينتقلون خارج مراكز عملهم بداعي الوظيفة، أو تسدد لهم أجور النقل التي تكبدوها بمناسبة مهمة كلّفوا بها رسمياً وليس على الدولة أن تعوض عن الأضرار التي تلحق بوسائل النقل؟

وأنّ الموظف يتقاضى تعويض انتقال يومي (نفقات المأمورية ووجبات الطعام) في حال انتقاله إلى خارج مركز عمله بداعي الوظيفة؟

رابعاً: تعويضات مختلفة:

- هل تعلم أنه يمكن إعطاء الموظف تعويض مسؤولية صندوق تعويض لتغطية نفقات يتكبدها بمناسبة مهمة عامة يكلف بها: تعويض سيارة، تعويض تنقل، تعويض ساعات الليل، تعويض بدل الاغتراب، تعويضات بدل السكن، وغيرها من التعويضات التي ينص عليها القانون؟
- هل تعلم أنّ الموظف الذي يقوم بعمل معين يستدعي التقدير يُعطى مكافأة نقدية تحدد بقرار من الوزير؟
- هل تعلم أنه يمكن إعطاء الموظف تعويضاً عن خسارة مادية أصابته أثناء قيامه بمهمة رسمية إذا كانت ناجمة عن ظروف قاهرة تعرّض لها بسبب الوظيفة وبدون إهمال أو خطأ من قبله؟■

* نظام الوظيفة العامة المغلق

تعتمد الوظيفة العامة بموجب نظام الوظيفة العامة المغلق (closed system) سلكاً أو مهنة (carrier) يلتحق بها الموظف في باكورة حياته العملية، وينقطع لها مبدئياً مدى الحياة، وإلى حين إحالته على التقاعد. فالوظيفة العامة في النظام المغلق تؤلف كياناً قائماً بذاته، وعالماً متميزاً وسلكاً خاصاً في المجتمع يختلف عن سائر الوظائف والمهن ويخضع لقانون خاص ذي طبيعة خاصة ومختلفة عن قانون العمل. **من كتاب** الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين (١٩٩١).

البنية التحتية وشبكات الاتصال والخدمات المشتركة

هواجس المكننة في وزارة المالية

إن تعميم المكننة خطة طموحة تشمل وزارة المالية بكافة مديرياتها، وترمي إلى تجهيز المكاتب بجهاز كمبيوتر لكل موظف والانتقال من الإدارة القديمة القائمة على تخزين المعلومات على الورق إلى استعمال أنظمة وشبكات اتصال حديثة مع مراعاة وتطبيق الإجراءات الأمنية اللازمة. والهدف من المشروع هو تحسين نوعية الخدمة التي توفرها وزارة المالية للمواطنين وتطوير الإدارة العامة فيها من خلال الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات عمل الوزارة وفي كل أقسامها. وما لا شك فيه أن مثل هذه الخطوة ستنعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة وعلى تبسيط سير المعاملات فيها وأداء خدمة أكثر فعالية بكلفة أقل.

ولما كانت تقنيات المعلوماتية في تطور مستدام، فقد وضعت وزارة المالية خطة تمتد على ثلاث سنوات لتحديث وتطوير تقنيات وأنظمة وتطبيقات المعلوماتية وبدأت بتنفيذها منذ مطلع عام ٢٠٠٠. ولما كانت البنية التحتية وشبكات الاتصال في أساس التطور المطلوب، فقد قامت وزارة المالية بإنشاء شبكة اتصال عريضة Wide Area Network تربط مختلف وحدات وزارة المالية في مختلف الأقضية بالمراكز الرئيسية في بيروت كل بالمديرية التابع لها وكذلك ربط المديريات العامة (المالية العامة والدوائر العقارية والجمارك) بعضها ببعض وربط كافة الإدارات بشبكة الإنترنت. إن تنفيذ المرحلة الأولى من هذا القسم والذي يشمل أكثر من ٨٠٪ من مراكز وأبنية كافة مديريات الوزارة قد تم تنفيذه على أن تستكمل عملية ربط باقي المراكز خلال العام ٢٠٠٤.

أما على صعيد مديرية المالية العامة، فقد قامت الوزارة بتطوير البنية التحتية لتطبيقات المعلوماتية والتي تضمنت تحديث شبكة المعلومات المحلية Local Area Network في المباني الرئيسة لمديرية المالية العامة وربط هذه الأبنية التي تقع ضمن الوسط التجاري لمدينة بيروت مع مبنى الوزارة الجديد (كورنيش النهر) بشبكة اتصالات Metropolitan Area Network بالألياف البصرية هذا بالإضافة إلى شبكة الاتصال العريضة التي ذكرناها سابقاً.

كما وضعت وزارة المالية النصاميم العامة للبنية التحتية للخدمات Network Services Infrastructure & Exchange Messenging Infrastructure وبدأت بتطبيق خدمات Intranet في وزارة المالية وخاصة البريد الإلكتروني وتجهيز الحواسب ببرامج المكننة المكتبية مع وصلة إلى شبكة Internet.

إن شبكات الاتصال العريضة والمحلية المنفذة تمتاز بأنها آمنة وسريعة ومستقرة في تأمين تبادل المعلومات المطلوبة وبأنها قادرة على تقديم تبادل خدمات الصوت (Voice Exchange) في مراحل لاحقة. وهي مكّنت الوزارة من البدء بتنفيذ مشروع الموقع البديل في حالة الطوارئ (Disaster Recovery Site) في مبنى كرنيش النهر كبديل للموقع الرئيسي في مبنى رياض الصلح في حالة الطوارئ الناجمة عن تعطل الموقع الرئيسي عن العمل لأسباب قاهرة فيقوم الموقع البديل بتزويد المستخدمين بنفس الخدمات دون أن يكون هناك توقف يذكر عن العمل.

كما قامت وزارة المالية بشرعنة مختلف أنظمة التشغيل وأنظمة إدارة قواعد المعلومات والبريد الإلكتروني وأدوات بناء الأنظمة وغيرها من البرامج وذلك إيماناً منها بتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية. ولهذه الغاية تم توقيع عقد اتفاق مع شركة MICROSOFT بأسعار تشجيعية بالإضافة إلى التدريب والدعم الذي ستقدمه الشركة لوزارة المالية مجاناً. وقد شكّل هذا الاتفاق المقدمة والأساس للاتفاق الذي تم توقيعه لاحقاً بين الشركة المذكورة والدولة اللبنانية عبر وزارة التنمية الإدارية. كما وقعت وزارة المالية عقد اتفاق مماثل مع شركة ORACLE في ما خص استعمال قواعد معلومات ORACLE ■

جورج صاهر
رئيس المركز الإلكتروني

المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة

وزارة المالية تستضيف ستة وعشرين دولة فرانكفونية وسبع دول من الشرق الأوسط

انعقد المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة تحت عنوان "الإدارة الحديثة لخزينة الدولة" في بيروت بين ١٤ و١٧ تشرين الأول ٢٠٠٣. وتكلل هذا المؤتمر بالنجاح نظراً للخبرات الغنية والمتنوعة التي تبادلها المشاركون الذين كانوا يمثلون عدداً من البلدان الفرنكوفونية ومن بلدان منطقة الشرق الأوسط إلى جانب ممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات الإقليمية. وقد تميز مؤتمر بيروت بمشاركة ممثلين عن الدول العربية للمرة الأولى في تاريخ انعقاد هذا الحدث. كما تميّز بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كانت لهم كلمات ومداخلات أكدّت على أهمية الشراكة بين القطاعين حتى في مسائل إدارة المالية العامة حيث أن الدول باتت تلجأ أكثر فأكثر إلى هذا القطاع لأغراض التمويل.

امتد المؤتمر على أربعة أيام تخلله يوم كامل خصص لورش العمل حيث عرض كل بلد خبرته كما خصص اليوم الأخير لزيارة ميدانية تم فيها التعرف على المحيط الاقتصادي والثقافي للبنان.

ولم يهمل المنظمون الطابع الاجتماعي والترفيهي خلال المؤتمر فتم تنظيم حفل استقبال للتعارف عند وصول المشاركين وزيارة سياحية لوسط مدينة بيروت ومنطقة روق مكابل الرائية وقلعة بعلبك الأثرية. وفي ختام المؤتمر دعا السفير الفرنسي في لبنان، السيد فيليب لوكورتييه، الوفود إلى حفل استقبال في قصر الصنوبر.

يمكنكم الإطلاع على مداخلات المؤتمر والنقاشات على موقع المعهد المالي على شبكة الإنترنت: www.if.org.lb

أربعة أيام لتبادل الخبرات منها يوم مخصص لورش العمل

ورشة العمل الأولى: إدارة الخزينة والدين العام

أ- **إدارة الخزينة** وتأمين المعلومات السريعة والشاملة والموثوقة لمدير الخزينة. شددت نقاشات هذه الورشة على ثلاثة محاور رئيسية مركزية المعلومات الخاصة بالتدفقات المالية، توفّر الأدوات المعلوماتية المناسبة، وضع المعلومات الضرورية لإعداد خطة الخزينة في تصرف المسؤول عن إدارة عمليات الخزينة. كما تمت مناقشة حلول المشاكل المطروحة.

ب- **إدارة الدين** تطرق النقاش حول خدمات إدارة الدين العام إلى ثلاثة مواضيع العلاقة بين إدارة الدين وعمليات الخزينة، متابعة الدين العام، تحديد استراتيجية الإدارة والحلول الممكنة لمعالجة كل من المشاكل المطروحة.

ورشة العمل الثانية: مؤشرات الأداء المالي

ناقشت ورشة العمل الثانية مسألة مؤشرات الأداء المالي فعقد عرض للخبرة الفرنسية المتعلّقة بـ "العقد المتعدّد السنوات لأداء الخزينة" تمحورت النقاشات حول المواضيع التالية:

- مفهوم الأداء المالي الجيد وجدوى صياغة مؤشرات ذات صلة،
- منهجية تحديد المؤشرات وأمثلة ملموسة عنها،
- متابعة المؤشرات وتقييمها.

في الختام شدّد المشاركون على ضرورة تطبيق المؤشرات التي تمّ ذكرها في إطار عملية إنشاء عقد خارجي، أي إقامة علاقات شراكة جديدة مع الآمرين بالصرف (Ordonnateur) وعقد داخلي يتم ترجمته من خلال إعداد لائحة بالمهمات يتمّ التفاوض عليها مع كافة المسؤولين عن الإدارات.

ورشة العمل الثالثة: وسائل الدفع الحديثة

تمحورت هذه الورشة حول موضوعين: وسائل تحصيل الواردات العامة ووسائل دفع النفقات العامة. وسمحت هذه الورشة بالتوصل إلى خلاصة وتوصيات أربع تشاطرها المشاركون:

١. ضرورة تقليص حصّة النقدي في المعاملات (مسألة الأمن، الكلفة، الفعالية، هدف تعميم الحوالة)
٢. الاعتراف بالدور الرائد للمصرف المركزي فيكون أول المعنيين بآلية التحصيل والدفع في الحياة العامة
٣. ضرورة "التحصيل بسرعة والدفع بسرعة" بعد إعادة النظر بسلسلة تنفيذ العمليات ودور المعنيين ومسؤولياتهم
٤. التفكير وتبادل الخبرات لنزع الصفة المادية عن الوسائل والإجراءات بهدف الاستعمال الأمثل لها وللموارد البشرية (زيادة الأمن والفعالية والإنتاجية)

ورشة العمل الرابعة: التدقيق والرقابة

تركزت النقاشات خلال هذه الورشة حول هدف الرقابة وفعاليتها. وقد تمت مناقشة الهدف الرئيسي الذي لا بد من تحقيقه والذي يتلخص بالإدارة الجيدة للأموال العامة وتحقيق الأهداف المحدّدة. أما مفهوم الفعاليّة، فقد تمت مقاربته على أنه يشمل نظام رقابة يتماشى والواقع، ومسؤوليات محدّدة وحقيقية، وأساليب وأدوات مكيّفة، بالإضافة إلى ضرورة دمج إشكالية كلفة الرقابة. كما عرض المشاركون نقاط القوة ونقاط الضعف لأجهزة الرقابة وتوصلوا أخيراً إلى توصيات أهمها:

- نظام منظّم ودائم للرقابة الداخلية يشمل كل المعنيين (من المدير إلى المحاسب)؛
- العمل بالآليات التي تم تطويرها حتى الآن؛
- تطوير عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- تحسين شفافية المالية العامة.

لقد نجح المؤتمر الدولي العاشر لإدارة الخزينة في أن يكون فسحة لتبادل الخبرات في ما بين المشاركين وتعزيز التعاون في ما بين الدول المشاركة. ولقد برهن أنه بالرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية للدول المشاركة، بدءً من دول جنوبي أفريقيا، مروراً بدول جنوبي شرقي آسيا وصولاً إلى دول الشرق الأوسط، فإنها جميعاً تواجه إشكاليات متشابهة في مجال تحسين إدارة المال العام.

ولقد رحبت دول الشرق الأوسط بدعوتها للمشاركة في أعمال المؤتمر الذي أتاح لها فرصة الانفتاح على تجارب الدول الفرانكفونية ومكّنها من الإطلاع عن كثب على طبيعة العلاقات التي تربط هذه الدول وعلى مفاهيم التعاون والتبادل التي يرسّخها مفهوم الفرانكفونية. وسوف تتم دعوة ممثلي دول الشرق الأوسط للمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر بهدف تعزيز التبادل مع منطقة الشرق الأوسط. ■

تسجيل المشاركون

الافتتاح

افتتاح يعكس التعاون الوثيق

المناقشات خلال ورش العمل

تغطية إعلامية مكثفة

أعلن عن افتتاح المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة نهار السبت ١١ تشرين الأول ٢٠٠٣ في مؤتمر صحافي عقده وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، وسفير فرنسا في لبنان، السيد فيليب لوكورتييه. وحضر المؤتمر الصحفي مدير عام المحاسبة العامة في وزارة المالية الفرنسية السيد جان باسير ومدير عام المالية اللبناني السيد ألان بيفاني ومديرة المعهد المالي، السيدة لمياء المبيض بساط ووفد من المنظمين الفرنسيين. وحدث كل من وزير المالية وسفير فرنسا عن أهمية المؤتمر وعن نجاح التعاون بين وزارة المالية الفرنسية ونظيرتها اللبنانية منظمة الحدث في بيروت بحضور ممثلي وسائل الإعلام والصحافيين المدعوين للمناسبة. كما أثنى الجميع على دور المعهد المالي في تنظيم هذا المؤتمر.

من جهة أخرى، حظي مؤتمر إدارات الخزينة بتغطية إعلامية كبيرة من خلال الوكالات الصحافية والممثلين عن الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية التي تواجد ممثلون عنها خلال أيام أعمال المؤتمر الثلاثة.

كتاب أعمال المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة

إن المعهد المالي في طور إعداد المحضر التسجيلي (Annaler) الخاص بالمؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة وسوف يتم إرساله إلى المشاركين حال جهوزه.

نشاطات وزارة المالية خارج لبنان

١١-٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣: شارك وفد من وزارة المالية في ورشة عمل نظمها مصرف التعاون الدولي الياباني تمحورت حول التعاون المالي الرسمي وانعقدت في طوكيو، اليابان. جرت هذه الورشة ضمن إطار برامج التدريب التي يعدها المصرف بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وهدفت إلى تعزيز معارف المشاركين في ما يتعلق بإجراءات نظام المساعدة الرسمية اليابانية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في بعض الدول النامية ■

أيلول ٢٠٠٣: شارك وفد من وزارة المالية، برئاسة وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت في دبي. وقد تخللها اجتماعات لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يومي ٢٣ و٢٤ أيلول وسبقتها على مدى ثلاثة أيام ندوات متخصصة بدأت في ٢٠ أيلول. وهذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها الجمعيات العمومية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بلد عربي.

وكما هي العادة كل عام، عقدت اللجان المختصة ومجموعة الدول السبع (G7) ومجموعة الدول الأربع والعشرون (G24) اجتماعاتها الدورية لتقييم وضع الاقتصاد العالمي وأهم المشاكل المطروحة عالمياً، ومنها مشكلة العجز والموازنة. وقد شغلت قضايا الاقتصاد العالمي حيزاً هاماً من الاجتماعات لاسيما موضوع النمو الاقتصادي الذي ظهر شبه إجماع على كونه قد أصبح مرتبطاً أكثر فأكثر بالاقتصاد الأميركي. كذلك حظي موضوع تنمية البلدان النامية على الكثير من الاهتمام ■

اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليان

تعقد هذه الاجتماعات سنوياً وهي من أهم المؤتمرات الدولية التي تُعنى بالشؤون الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي. تكمن أهميتها في عدد المشاركين الكبير من وزراء ماليه وحكام مصارف مركزية، يمثلون حوالي ١٨٤ دولة. ومن مصرفيين وصحافيين وموظفين في المنظمات المالية الدولية.

التحديات الإقليمية وآفاق المستقبل

اختتام المؤتمر

زيارة أقبية كسارا

نحو مستقبل أفضل

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية لوزارة المالية:

١٢ كانون الأول ٢٠٠٣:

زار المستشار المالي الرئيسي لشؤون إدارة الدين العام في البنك الدولي السيد فيليب أندرسن وزارة المالية اللبنانية للنظر في تطورات إدارة الدين العام في لبنان. والتقى عدداً من كبار المسؤولين في الوزارة وختم مهمته بزيارة إلى المعهد المالي في ١٩ كانون الأول ٢٠٠٣. هدفت هذه الزيارة إلى الإطلاع على دور المعهد في تدريب الموظفين العاملين في إدارة الدين وإلى البحث في إمكانيات تنظيم ورشة عمل على مستوى إقليمي حول الموضوع نفسه ■

١٢ كانون الأول ٢٠٠٣:

زار السيد بيار دمنغيل، مبعوث البنك الدولي المعهد المالي في إطار برنامج دراسة الوضع الحالي للموازنة العامة اللبنانية والبحث بالتعاون مع السلطات المعنية عن أفضل الطرق لتحديثها. وقد اطلع السيد دمنغيل عن كثب على دور المعهد المالي في تحضير ومواكبة عمليات الإصلاح والتغيير الجارية منذ سنوات في وزارة المالية. كما استعرض الدور الذي يمكن أن يلعبه المعهد- من خلال إعداد الموارد البشرية وتنشاطات التواصل- في عملية تطوير الموازنة العامة في لبنان. ولقد شدد السيد دمنغيل - بعد أن اطلع على مبادئ وآليات تحضير الموازنة اللبنانية وعلى طرق توزيعها على مختلف القطاعات وعلى انعكاساتها على التوازن الاقتصاد الكلي المحلي- على ضرورة تبسيط الإجراءات وتطوير إمكانيات التقييم من خلال وضع معايير محددة بغية التحول إلى موازنات البرامج والأداء في مختلف دول المنطقة ■

١١ تشرين الثاني ٢٠٠٣:

بعد أن وصلته الأصداء الجيدة عن نجاح وزارة المالية اللبنانية في تطبيق مشاريع التحديث التي أطلقتها في السنين العشر الماضية، زار السيد بيتر بلانت الخبير الاقتصادي الأسترالي وزارة المالية بهدف وضع تقرير حول أسرار هذا النجاح. وقد حاز الخبير على معظم إدارات وزارة المالية وإطلع عن كثب على مختلف النشاطات القائمة وتلك التي هي قيد التحضير. كما زار المعهد المالي حيث التقى مديرة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط وتعرّف عن كثب على دور المعهد بمواكبة مشاريع التحديث التي تضطلع بها الوزارة لاسيما تدريب الموظفين ونشر المعلومات الخاصة بالوزارة بالأخص تلك التي تتوجه إلى المواطنين. ومن جهة أخرى زار السيد بلانت عدد من مؤسسات القطاع الخاص بهدف التحقق من نتائج برامج التحديث التي تقوم بها وزارة المال وتأثيرها على الحركة الاقتصادية ■

٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٣:

استضافت وزارة المالية اللبنانية- دائرة الدين العام وبالتنسيق مع الـ UNCTAD وفداً من دولة اليمن يتألف من سبعة إداريين وفنيين مختصين في إدارة الدين العام في كل من وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة التخطيط في دولة اليمن. وذلك لمدة خمسة أيام ابتداءً من ٢٨ تشرين الأول.

هدفت الزيارة إلى التعرف على نظام إدارة الدين والتحليل المالي DMFAS المعمول به في لبنان. وقد أعدت رئيسة دائرة الدين العام الآنسة أمل شمارو لهذه الغاية برنامج زيارات ميدانية إلى كل من وزارة المالية (دائرة الدين العام والمركز الإلكتروني) ومجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان (مديرية العمليات المالية ومديرية المعلوماتية). وقد إطلع الوفد اليمني على الممارسات الإدارية والفنية لجهة استعمال نظام DMFAS من قبل الإدارات الثلاث المذكورة لاسيما لجهة استخراج تقارير الدين المختلفة وإعداد البيانات الإحصائية. وإدخال البيانات وعملية ربط النظام في ما بين وزارة المالية ومصرف لبنان ■

طوق الياسمين: تحية إلى نزار قباني

كتبت المراقبة هدى الكيلاني (مالية بيروت)

في عمرة معاناة المرأة في مجتمعنا العربي، وحيث أن رجالنا أضحوا "نساء" ونساءنا "رجالاً"، وبما أن الحديث يطول عن حريته لطالما سعينا خلفها نحن "بنات حواء" لنتخلص من تسلط "بني آدم". وجدت نفسي أتذكر نزار وشعر نزار وأباحيته في ذكرى رحيله الخامسة لعل مناجاتي تلك توقظنا من لعبة تبادل الأدوار التي نعيشها على مسارح حياتنا اليومية.

عشقناك يا نزار وعشقنا كتاباتك الرجسية. وبين سطور كلماتك الورديه نسبح حورية جنيةً من جنيات ألف ليلة وليلة. وإذا بالمرأة محورٌ لاهتماماتك ونبض لشعرك فالشعر والمرأة لديك توأمان أحييتها وجعلت منها إلهاً للعشق. فكل نساء الكون لديك سيّان أنزلت بني جنسك من قصورهم العاجيّة حين وصفت النفاط على الفروف "لا حياة بدون رجل وامرأة وحب يبوح ملكتهما" ألغيت بينك وبينها كل الحدود والحواجز المعروفة. ونيرأست الأنثى صفحات الكتاب وجعلتها قادرة على أن تسن القوانين مثلها مثل الرجال طوقتها بدفء الياسمين ووضعت وردك في الإناء رأيت الدوله أنثى والحرية أنثى والكتاب.. لم تطلب من محبيها خلع الطرابيش فتلبسها النساء. لم تطلب منهم نزع العمامات ولا سراويل الأجداد!

أفتقدك اليوم يا نزار وافتقد قوة منحتها لبني جنسي ومن حولي قصص وروايات للحب الخدوع منتارة أشلاء في عيونها يا نزار ربيعٌ ولّى ووفده شمس أضحى سراب في عيونهم ليال صاحبه وقمرٌ تناسر على عرشه ليلاء أرلوها يا نزار عنّ كرسيها الذي صنعته لها يداك واختطفوا الإناء. سبقوا أحلامنا الوردية ورمينا طوق الياسمين قبل الأوان! جعلوا منا سلعة رخيصة للبرامج والإعلان. لم يحفظوا من أشعارك سوى كلمات. لم يفهموا سوى هامش سطورك المتحررة لم يدخلوا الأعماق وبعد أن كنا الجوهر والأساس جعلوا منا الوسيلة والأداة وأغرونا وقالوا لنا: "هذا ما كنته نزار.. ألا تعشقن نزار؟"

نعم عشقتم وعشقنا نزار ولكن أعيدوا لنا الإناء!..

ورأيت شهريار مذعناً لشهرزاد وسلمها سيفه البتار. وتربعت هي على عرش الحياة وبدأ يقص عليها روايات ألف ليلة وليلة ونظرت من حولها فلم تجد عشباً ينمو أو زنبقة تعلو ولا قمراً يطفأ كي تنام ■

الاقتصادات النامية وتحديات العولمة

كتب المراقب عبد الله عبد الله (مالية النبطية):

إن التعايش مع نظام العولمة ومع النظام الجديد للتجارة العالمية بات أمراً لا مناص منه، ولذلك لا بد للدول العربية وسائر الدول النامية من سلوك سبيلين للتماشي مع هذا الاتجاه:

أولاً: على الحكومات السعي لتقليص الخسائر المتوقعة من الدخول في النظام الجديد للتجارة العالمية وتعزيز المكاسب المحتمل أن يؤدي إليها وتحويل الفرص المحتملة إلى فرص فعلية من خلال اتخاذ إجراءات عدة نذكر منها: ١. الفهم العميق لنصوص الاتفاقات التجارية الجديدة؛ ٢. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات وتقليص تكاليف الإنتاج والتسويق لاغتنام فرص فتح الأسواق في الخارج... كما ينعين على كل حكومة من الحكومات العربية أن تثابر في مسيرة التنمية من خلال سياسات عديدة نذكر منها: ١. مراجعة نظم الضرائب والرسوم وتعديلها وتطويرها واعتماد الأكثر عدالة والأقل تكلفة والأكبر حصيلة مثل نظام الضريبة الموحدة على الدخل؛ ٢. توفير اعتمادات أكبر ودعم أقوى للتعليم والبحوث العلمية والتطور التقني وربط مراكز البحوث والتطوير بالوحدات الإنتاجية ٣. المساعدة في إعادة هيكلة بعض القطاعات لزيادة القدرة التنافسية لاسيما في ما يتعلق بقطاعات الخدمات المالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الطيران، والسياحة...

ثانياً: يتعيّن على الحكومات العمل بجدية من أجل بناء القوة الاقتصادية الذاتية العربية وطنياً وإعادة هيكلية الاقتصادات العربية بقصد تقليل اعتمادها على الخارج وتنمية القدرة التنافسية العربية. لقد أصبح تيار العولمة أشبه ما يكون بالرياح التي تجتاز الحدود والحواجز من دون استئذان ولا تعترف بها أبداً. وبالنسبة للبلدان النامية ومنها العربية وفي ظل أوضاعها الراهنة ومع المستجدات الإقليمية لاسيما الحرب على العراق وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية على المنطقة لا بل على العالم بأسره، فإن التكيف مع العولمة قد يكون هو الخيار الوحيد المتاح أمامها للانطلاق نحو الشراكة الإيجابية في بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع باقي دول العالم مما يساعد هذه الدول على توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمامها وخصوصاً في ما يتعلق باستحقاقات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلخ. ■

الدول العربية في منظمة التجارة العالمية:

٩ دول عربية تتمتع بعضوية مطلقة في منظمة التجارة العالمية هي مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، الأردن، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة. ٦ دول تتمتع بصفة مراقب هي السعودية، الجزائر، لبنان، السودان، عمان، باستثناء دولة اليمن التي لم تقدم طلب بالعضوية الكاملة حتى تاريخه. وتبقى ٦ دول عربية خارج المنظمة كلياً وهي سوريا، العراق، ليبيا، جيبوتي، فلسطين، الصومال.

موظفو وزارة المالية في سعي دائم إلى العلم

× نالت السيدة رجاء شريف (رئيسة دائرة الرقابة المالية على المؤسسات العامة في مديرية المحاسبة العامة) شهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من الجامعة اللبنانية وهي الآن في طور التحضير لرسالة الماجستير والتي يتناول موضوعها القانون المالي.

× نال السيد مروان القطب (رئيس دائرة/مراقب مالي في مديرية المحاسبة العامة) شهادة الماجستير في القانون العام بدرجة جيد جداً موضوعها: النظام البرلماني اللبناني قبل التعديلات الدستورية وبعدها من جامعة بيروت العربية وهو الآن بصدد التحضير لإعداد رسالة الدكتوراه موضوعها: إدارة أشخاص القانون الخاص للمرافق العامة الاقتصادية في لبنان.

× نالت الآنسة حسانة عيناني (مقدمة خدمات تقنية في مديرية المحاسبة العامة) شهادة دبلوم الدراسات العليا في المال والأعمال فرع الاقتصاد وإدارة المصارف من جامعة بيروت العربية وهي الآن في طور التحضير لرسالة الماجستير.

وفي وزارة المالية ميزون كثيرون

ودعت وزارة المالية العام ٢٠٠٣ باحتفال رعاه وزير المالية وحضره مدير عام المالية، السيد ألان بيفاني وكبار المسؤولين في الوزارة وذلك يوم الاثنين ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣. وقد تم خلال هذا الحفل الوقوف على ما حققه موظفو الوزارة من إنجازات ومن تقدم على مسار الإصلاحات المالية خلال العام المنصرم. كذلك تم عرض البرامج والتطلعات التي تنوي الوزارة تطبيقها خلال العام ٢٠٠٤ ومنها مشروع المكننة الشاملة الذي يسمح تقديم خدمة أوفر للمواطن الذي يبقى أولى اهتمامات الوزارة. كما تم التشديد على ضرورة البناء على ما تم إنجازه خلال العام الماضي ومتابعته في المستقبل.

تخلل الحفل توزيع شهادات تقدير وجوائز على الموظفين الـ ٩٤ الذين تميزوا خلال العام ٢٠٠٣ ومنهم من شارك في عدد كبير من دورات التدريب في المعهد أو نال نتائج متفوقة أو تميز بحضوره المواظب في المكتبة المالية وبغيرها من المعايير الإيجابية التي تسمح بتمييز العناصر الفعالة وبحث غيرهم على بذل المزيد من الجهود الفردية لتطوير طاقاتهم ومعارفهم.

المعهد المالي في إفطار عائلي

اجتمعت عائلة المعهد المالي في فندق الموفنبيك للاحتفال بنهاية شهر رمضان عبر مأدبة قدمها الفندق لفريق المعهد الذي شارك بفعالية في تنظيم وإنجاح المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة وقد دعا المعهد كل من وزير المالية ومدير عام المالية وعدد من موظفي الوزارة لمشاركتهم هذه المأدبة.

وأطل النجاح ... مبروك

بعد انتظار طويل، صدرت نتائج المباراة لوظيفة مراقب ضرائب رئيسي ومراقب شرق ورئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية التي جرت اعتباراً من يوم السبت في ٢٠٠٣/٩/١١. وقد أعلن القرار رقم ٢/٥٤٠ تاريخ: ٢٠٠٣/١٢/١٠ أسماء الناجحين الذين بلغ عددهم ١١٨. أما اللافت للنظر أن الناجحين العشر الأول هم بأكثريتهم من النساء (راجع الجدول)

المرتبة	العلامات	تاريخ الولادة	الاسم والشهرة
الأولى	٢٣٣	١٩٧٨/٩/١١	هيلان حنا ساعود
الثانية	٢١٨	١٩٧٨/٥/٢٥	ندى سامي عبد الله
الثالثة	٢١٣	١٩٧٨/٦/٢٢	كارول ايليا ابي خليل
الرابعة	٢١٠	١٩٧٦/٨/٧	كلوديا عبود غنيمه
الخامسة	٢٠٨	١٩٧٧/٥/٢٣	سيلفي يوسف نصر
السادسة	٢٠٧	١٩٧٨/٢/٢	رنا بيار نجم
السابعة	٢٠٧	١٩٧٧/٤/١٩	محمد عبد الله خار
الثامنة	٢٠٣	١٩٧٩/١٢/١	علا حسن الولي
التاسعة	٢٠١	١٩٧٩/١٠/٢٥	رنا سعيد بيسار
العاشرة	٢٠١	١٩٧٦/٥/٢١	رينا الياس بو حبيب
العاشرة	٢٠١	١٩٧١/١٠/٢٦	رولان شكري شكري

المراقبون الرئيسيون الجدد

بنين وبنات

* رزق المحاسب حسن كحول (مديرية الصرفيات- مالية بيروت) بمولودة أسماها آية
* رزق المراقب الرئيسي سمير حسين (ضريبة الدخل- مالية بيروت) بمولود أسماه محمد
* رزق المراقب محمد سعد (ضريبة الدخل- مالية بيروت) بمولودة أسماها جميله
* رزقت المراقبة هيفاء منصور (مديرية معاشات التقاعد- مالية بيروت) بمولود أسمته هشام ◄◄
* رزقت المراقبة هيلين سعود (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) والمراقب ألبير رعيدي (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها غابا
* رزق المراقب إيلي زيدان (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها كلوي
* رزق المراقب رامي الحج علي (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسماه خالد
* رزقت المراقبة نانسي مقلد (مالية النبطية) بمولودة أسمتها غوى
* رزقت المراقبة ليلى رمّال (مالية النبطية) بمولودة أسمتها جنى

زواج

* المحرر علي وهبه (مالية النبطية) من السيدة سلوى قبيصي
* مسؤول الصيانة في المعهد المالي السيد سهيل اليوسف من السيدة تغريد أبو ساري ◄◄

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الماليات:

داني شاكر: مالية البقاع
جيزيل بحصة: مالية لبنان الشمالي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية
ميراي الحاج: مالية جبل لبنان
سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي
لمنى بستاني: المعهد المالي - بيروت

"إن المكتبة العامة، مفتاح المعرفة على الصعيد المحلي، تشكل أداةً أساسية لتأمين التعلم المستمر، ولاتخاذ القرارات المستقلة، ولتحقيق النمو الثقافي على الصعيد الفردي والجماعي"
وثيقة الأونيسكو ١٩٩٤

السبيل: أصدقاء المكتبات العامة

▪ **تعريف بـ"السبيل"**

تأسست جمعية السبيل في العام ١٩٩٧. وهي تهدف إلى تشجيع اللبنانيين على القراءة من خلال إنشاء مكتبات مجانية تمكّن المواطنين من ممارسة حقهم في الحصول على المعرفة والثقافة ومن خلال النشاطات الثقافية التي تنظمها الجمعية والمكتبة العامة لحث المجتمع المدني، من أطفال، وشباب ورجال ونساء على استعمال هذه المكتبات. كما تعد الجمعية برامج للتعليم المستمر تتوجه إلى أمناء المكتبات لكي يتمكنوا من زرع روح جديدة في مكتباتهم قادرة على استقطاب أكبر عدد من المستخدمين. ومن أهداف جمعية السبيل أيضاً التشجيع على إصدار كتب مدرسية ومطبوعات باللغة العربية.

▪ **أهم إنجازات السبيل:**

× إنشاء أول مكتبة تابعة لبلدية وهي مكتبة بلدية بيروت التي فتحت أبوابها أمام عامة الناس في شباط ٢٠٠١.

▪ **زوار مكتبة السبيل ودوامها ومجموعتها**

يزور المكتبة حوالي ١٠٠ مستخدم يومياً؛ تفتح المكتبة أبوابها من الساعة ٩ صباحاً ولغاية ٧ مساءً من الاثنين ولغاية السبت؛ تقدم المكتبة لزوارها ٢٠٠٠٠ مجلد (بالعربية والإنكليزية والفرنسية). بالإضافة إلى مجلات وصحف تنتمي إلى كافة التيارات السياسية. كما أنها تتيح لهم إمكانية استعمال شبكة الإنترنت عبر أجهزة الكمبيوتر المتوفرة لديها؛ تنظم المكتبة كل يوم اثنين، نشاطات ثقافية مجانية مثل عرض أفلام وثائقية وتنظيم أمسيات شعرية ...

▪ **لمساعدتنا** ... بمكنكم التطوع للعمل في المكتبة، أو تقديم الكتب (لاسيما بالعربية والإنكليزية)، أو تقديم مساهمات مالية لتحسين المكتبة.

▪ **للاتصال بنا** ... العنوان: مبنى عساف، الطابق الثالث، الباشورة، بيروت لبنان هاتف: ٦٦٧٧٠١ -٠١ أو ٦٦٧٧٠٢ -٠١
البريد الإلكتروني: assabil@lb.refer.org ■

هل تعلم أن المكتبة المالية:

× قد شاركت في معرض الكتاب العربي الدولي السابع والأربعين الذي أقيم في الأكسبو بيروت من ٣١ ت١ ولغاية ١٦ ت٢ ٢٠٠٣. حيث خصصت لوزارة المالية زاوية وزعت فيها أعداد كبيرة من الكتيبات الخاصة بالمكتبة المالية والمنشورات والأدلة الخاصة بالوزارة لاسيما أدلة المواطنين (دليل ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة الذي وزّع منه ٢٥٠٠ نسخة ودليل رسم الانتقال).

× قد شاركت أيضاً في معرض "اقراء بالفرنسية" الذي أقيم في مجمع "البيبل" من ٣١ تشرين الأول ولغاية ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣. وقد شكل هذا المعرض فرصة لتعريف الجمهور عامةً والطلاب خاصةً على المكتبة المالية والنشاطات التي تقوم بها. كما ووزعت خلال هذا المعرض عدد كبير من الكتيبات الخاصة بالمكتبة.

ولأمين صالح كتاب جديد ...

برعاية وحضور وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، وقع المراقب المالي أمين صالح الجزء الثالث من كتابه "الضريبة على القيمة المضافة بين النظرية والتطبيق-التطبيق المحاسبي" في نقابة خبراء المحاسبة المجازين وذلك يوم الإثنين الواقع في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٣.

وقد ألقى وزير المالية كلمة أثنى فيها على جهود وعطاءات السيد صالح في مجال الوعي الضريبي واعتبر أن لهذا الكتاب أهمية كبيرة في إرساء الفهم العميق لآليات التطبيق المحاسبي للضريبة على القيمة المضافة.

الضريبة على القيمة المضافة بين النظرية والتطبيق المحاسبي

الجزء الثالث/أمين صالح، بيروت: المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠٣

يتناول الكتاب الموجبات المحاسبية للخاضعين للضريبة، السجلات، المستندات، القيود المحاسبية، حسابات الضريبة على القيمة المضافة المقترح اعتمادها وأصول التصريح الدوري ومضمونه. كما يتضمن الكتاب خمسين مثالاً تطبيقياً محاسبياً يعالج العمليات التالية: مشتريات السلع الخاضعة والمعفاة، استيراد الأموال والأشياء الخاضعة أو المعفاة، المبيعات الخاضعة أو المعفاة، مبيعات التيار الكهربائي، المياه، خدمات الهاتف، الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة الأداء أو المدورة أو المستردة، المبالغ المدفوعة مقدماً (العربون)، حالات استحقاق الضريبة، الحسومات، فوائد التأخير، البضاعة المرجّعة، الحسم الجزئي، الحسم الجزئي على أساس تراكمي، حالات بيع البضاعة بالأمانة، عمليات الشخص غير المقيم، استرداد الضريبة بالنسبة للعمليات المعفاة وفقاً لأحكام المادة ٥٩ وعمليات المقاصة بينها، عمليات تسليم السيارات المستعملة، عمليات الإيجار التمويلي وحالاتها المختلفة، تسوية الحسم.

يحتوي كل تمرين محاسبي على العمليات المتنوعة للخاضع للضريبة أيا كان الشكل القانوني، القيود المحاسبية، الحسابات المختلفة، حسابات الضريبة على القيمة المضافة وأخيرا حسابات الضريبة المتوجبة، ويشمل التمرين حالات متعددة ومختلفة.

كما يتضمن الكتاب أربعة ملحقات تتعلق بخدمات الهاتف الخلوي، نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في مرفأ بيروت، الأموال والأشياء المعفاة من الضريبة. وقد خصص الملحق الرابع للتعديلات التي حصلت على قانون الضريبة على القيمة المضافة ونصوصه التطبيقية منذ صدور الجزئين الأول والثاني من هذا الكتاب. ■

المكتبة المالية برعاية

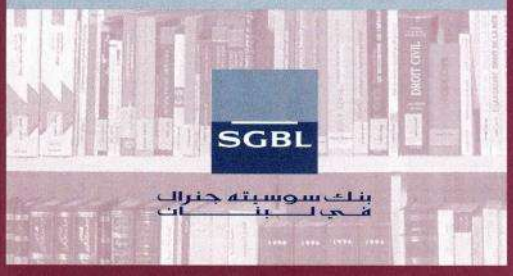

HADITH EL MALIA

La lettre interne du ministère libanais des Finances

Editée par l'Institut des Finances - # 18, Jan. 2004

Xème Colloque International des Sevices du Trésor 14-17 octobre 2003

EDITORIAL

Bilan 2003...
Réalisations et nouveaux défis

L'année 2003 s'est caractérisée par un grand nombre de difficultés et de défis. Ces difficultés ont toutefois été accompagnées de succès et porteront de grands espoirs pour les années suivantes. Malgré les événements, les évolutions régionales et internationales et les tensions locales, de grands exploits ont été réalisés sur le plan financier et économique, notamment suite à la conférence de Paris II. Le ministère des Finances a persévéré ses efforts afin de polir son image aux yeux des citoyens et des partenaires du Liban, notamment les organisations internationales. Le but de ces efforts est de refléter une image moderne du ministère qui souligne la persévérance, la détermination à réaliser les réformes financières et économiques, la résolution à suivre le rythme des changements et l'adaptation constante aux évolutions.

Progrès dans toutes les directions du ministère...

Les fonctionnaires du ministère des Finances ont accompli un remarquable progrès quant au polissage de leur image aux yeux des contribuables. Cette nouvelle image n'aurait pas été réalisable sans l'implication des fonctionnaires qui ont tenu à améliorer leurs relations quotidiennes avec le contribuable, à accomplir une meilleure performance et ▶▶

avec le soutien de

ARAB BANK

SOMMAIRE

Editorial

Formation
- Les Normes Comptables Internationales (IAS) (p. 2)
- Langues et Informatique (p. 2)
- Spécial Douanes:
  * TOUS pour la protection de la propriété intellectuelle (p. 3)
  *Une session pour 2 participants (p. 3)

Partenaires de Formation
- Coopération avec le MINEFI (p. 4)
- Partenariat avec l'Institut de la Banque mondiale (p. 4)
- Le MdF en coopération avec OMSAR (p. 5)
- L'IdF en coopération avec la JICA (p. 5)
- La gestion de la dette publique à l'Institut du Droit International à Washington (p. 5)
- La direction générale des Douanes en coopération avec l'OMD (p. 6)

Nouvelles du Ministère
- Le FMI visite le ministère des Finances et l'Institut des Finances (p. 7)
- Résultats de l'étude de la délégation du FMI sur la gestion des dépenses (p. 8)
- Conférences de l'UNCTAD et de WADMO (p. 8)
- Fonctionnaires: quelles sont les indemnités qui vous reviennent de droit? (p. 9)

Projets Nouveaux
- L'infrastructure, les réseaux de communication au MdF (p. 10)

Dossier
- Le Xème Colloque International des Services du Trésor à Beyrouth (p. 11)

Akhbar - p. 13

Bibliothèque des Finances - p. 14

EDITORIAL

ceci à travers un engagement sérieux au programme de modernisation et de réforme.

La Loterie nationale et la Régie:

Les revenus de la loterie nationale libanaise se sont accrus au-delà de nos espérances. Les chiffres de vente et les revenus de la Régie, y inclus ceux perçus par les Douanes, ont augmenté.

La direction du Cadastre et du Registre foncier:

La direction du Cadastre et du Registre foncier a fait un énorme bond vers l'achèvement de l'informatisation. Ainsi l'informatisation du Registre foncier s'achèvera-t-elle vers mi-2004 et celle du Cadastre fin 2004. Les recettes du Trésor provenant de cette direction se sont également accrues; la qualité des services avancés aux citoyens s'est nettement améliorée.

La direction des Douanes:

La direction des Douanes, quant à elle, a connu une augmentation des recettes en volume et en valeur. De ce fait, les services rendus par les Douanes se sont améliorés de façon considérable surtout suite à l'application du contrôle a posteriori; une tentative qui a permis à cette direction d'être a pied d'égalité avec ses homologues des pays développés. 75% des formalités douanières sont dorénavant accomplies le jour même de leur soumission à la direction et sont traitées et opérées via la ligne verte.

La direction générale des Finances:

Parmi les grands exploits réalisés par la direction générale des Finances en 2003, la plus notable est l'application réussie de la Taxe sur la Valeur Ajoutée (TVA) devenue de nos jours une source de revenus de l'envergure des Douanes. Le ministère des Finances est parvenu à appliquer cette taxe avec un niveau élevé de professionnalisme et de modernité.

Les autres directions du ministère font également preuve d'une efficacité croissante, surtout en matière de perception des revenus et des impôts. En outre, les directions du Budget, de l'Ordonnancement et du Trésor oeuvrent pour la modernisation de leurs systèmes et de leurs méthodes de travail. Nous citons comme exemple le département des Affaires des retraités qui, malgré toutes les critiques, a réussi à informatiser les formalités à accomplir par les retraités. Ainsi a-t-il adopté de nouvelles méthodes facilitant la tâche aux personnes âgées. Ce même département a réussi à épargner au Trésor des milliards de livres libanaises.

L'Institut des Finances: Un autre succès ...

Nous avons réussi, grâce au soutien des députés, à rendre légal le statut à l'Institut des Finances, établi en 1996 et qui joue à présent un rôle primordial au sein du ministère des Finances. En effet, l'Institut est au service de toutes les directions du ministère; il facilite l'ouverture du ministère sur le monde extérieur, accompagne les changements et œuvre à améliorer les compétences du personnel du ministère et à enrichir leurs connaissances. L'institut est parvenu de même à établir une nouvelle politique selon laquelle chaque fonctionnaire doit suivre un jour de formation par mois. Dans ce contexte, il faut noter que 10% des fonctionnaires du ministère des Finances ont suivi des formations à l'extérieur du Liban, financés pour la plupart par les organisations ou les pays hôtes.

Caractéristiques de la période prochaine

Au cours de l'année 2003, le ministère des Finances s'est caractérisé par une politique fondée sur l'ouverture d'esprit et l'accommodation aux évolutions; nous espérons pouvoir nous conformer à cette ligne de conduite dans l'avenir. En fait, la période suivante s'accompagnera de défis majeurs, tout particulièrement aux niveaux national et régional. Cela dit, il nous incombe de prendre en considération les défis à venir et tenter d'améliorer notre situation, d'agir selon que l'exigent ces changements, de savoir exploiter les progrès politiques, économiques, sociaux et technologiques, et d'assurer une ouverture aux marchés. Il en résulterait probablement des difficultés que nous devrons affronter positivement et intelligemment. Toutefois, ces difficultés prévues seront sans aucun doute, à court et long termes, moins coûteuses et moins douloureuses que celles que nous serons amenés à confronter, nous serions-nous abstenus de prendre l'initiative d'interagir avec les changements en cours et de nous y adapter.

Le Liban a toujours devancé les autres pays de la région par sa capacité d'adaptation et d'interaction. Ce potentiel du pays devient plus que jamais essentiel, vu l'importance des défis qui restent à affronter et les opportunités à saisir.

En effet, la situation économique et financière nécessite plus de réformes radicales et pertinentes dont la réalisation pourrait être impossible à présent, vu les conditions politiques locales actuelles. Cependant, ajourner la mise en œuvre des réformes indispensables n'implique ni leur suppression ni leur futilité. Le temps a, au fait, démontré que l'ajournement du processus de réforme aggrave le coût des réformes et intensifie les défauts rebelles à l'amendement. Par conséquent, partant du sentiment de dévouement que nous éprouvons pour notre pays, nous, fonctionnaires du ministère des Finances, devons accélérer ce processus nonobstant la résistance politique précaire afin que notre économie puisse s'accommoder aux

changements et que nous réussissions à mieux gérer les ressources disponibles et à augmenter leur rentabilité, assurant par conséquent un accroissement de la production et de la productivité. En outre, nous devons continuer à œuvrer dans le but de réduire les effectifs de l'administration publique qui doit bien préciser son rôle et ses responsabilités en vue de permettre au secteur privé de prendre à sa charge les missions qu'il peut accomplir de manière plus efficace et à moindre coût. Mais cela ne signifie pas que l'Etat manque aux responsabilités auxquelles il ne peut et ne doit manquer. Cela étant, il doit persévérer à promouvoir son rôle de contrôle, de surveillance, de poursuite et de motivation afin de protéger les droits des citoyens et de prévenir la monopolisation, par le secteur privé, des secteurs privatisés, autrefois monopolisés par l'Etat.

Comme il est d'usage chaque année, les départements du ministère des Finances conçoivent leurs plans annuels relatifs à l'amélioration de la performance et y intègrent les programmes et les objectifs généraux et spécifiques, ainsi que les délais d'exécution. Au cours de l'an 2004, le ministère des Finances œuvrera à réaliser les objectifs que les différents départements élaborent et intègrent dans leurs plans annuels, et veillera, de plus, à leur exécution en imposant des indices de performance. En outre, nous persévérons dans l'effort d'améliorer la performance par la promotion de la formation et l'accroissement de son étendue et de sa spécialisation, ainsi que son intégration dans les plans annuels des différents départements et directions du ministère des Finances.

Le ministère des Finances persiste dans son engagement à servir le citoyen qui constitue le centre de son intérêt et sa raison d'être, ainsi que la raison de notre présence au ministère, surtout que nous accomplissons notre mission en son nom et dans son intérêt. Etant donné que le citoyen est la source de nos rémunérations et que nous remplissons nos engagements pour le servir, nous devons le respecter, comprendre ses besoins et ses requêtes, et toujours nous efforcer de lui fournir le meilleur service, dans les moindres délais et au moindre coût. Nous devons également user de tous nos moyens afin de regagner la confiance du contribuable que ce soit à la direction générale des Finances ou dans les autres administrations publiques. Au fait, la confiance est à tout jamais la base du développement et le fondement de l'investissement.

Le ministre des Finances

Jihad Azour

Chers lecteurs,
Vos remarques ne sont que le reflet de vos intérêts. Nous espérons que vous continuerez à envoyer vos commentaires et vos suggestions; ils contribuent si précieusement à l'enrichissement de Hadith El Malia.
Vous pourriez envoyer vos remarques par courriel à l'adresse suivante:
hadithelmalia@if.org.lb

L'année 2003 en photos

5ème anniversaire de la Bibliothèque des Finances - Février 2003

Lancement du guide sur l'impôt sur le revenu - Juin 2003

Rencontre avec l'Institut de la Banque mondiale - Juin 2003

Xème Colloque International des Sevices du Trésor - Octobre 2003

Les Normes Comptables Internationales (IAS)

4 sessions de formation sur les normes IAS 7 "Tableau des flux de trésorerie" et IAS 23 "Charges d'emprunts"

Durant la période du 30 septembre au 15 novembre 2003, l'Institut des Finances a organisé 4 sessions de formation portant sur les normes IAS 7 "Tableau des flux de trésorerie" et IAS 23 "Charges d'emprunts" auxquelles ont participé 85 agents des différentes directions du ministère des Finances. Le formateur Chadi Yaacoub, professeur de Finances à l'Université Saint-Esprit/Kaslik (USEK), a expliqué les principes généraux des 2 normes, en exposant les documents qui les accompagnent. Des exercices ont été proposés aux participants, les aidant à mieux comprendre le fonctionnement des normes.

- IAS 7 «Tableau des flux de trésorerie»

L'expression flux de trésorerie désigne l'ensemble des entrées et des sorties de liquidités ou d'équivalents de liquidités. Les liquidités recouvrent les fonds disponibles et les dépôts à vue. Les équivalents de liquidités sont des placements à court terme, très liquides, facilement convertibles en un montant connu de liquidités et dont la valeur ne risque pas de changer de façon significative.

- IAS 23 «Charges d'emprunts»

Les charges d'emprunts comprennent: les intérêts, les frais occasionnés par l'emprunt de fonds comme l'amortissement des primes d'émission ou de remboursement, etc. L'IAS 23 se prononce clairement pour la non capitalisation des charges d'emprunts. Elle stipule que celles-ci doivent être comptabilisées en charges de l'exercice au cours duquel elles sont encourues. ■

IAS 7 «Tableau des flux de trésorerie»:

Quelle est l'utilité des informations sur les flux de trésorerie?

Ce document est censé permettre aux utilisateurs des états financiers:

* d'évaluer la capacité de l'entreprise à dégager des liquidités,
* de déterminer les besoins de l'entreprise en liquidités,
* et de prévoir les échéances et le risque des encaissements futurs.

Les informations sur les flux de trésorerie renforcent également la comparabilité des résultats en éliminant les effets de l'utilisation de méthodes comptables différentes pour les mêmes opérations et évènements.

Référence: Les Normes Comptables Internationales édité par le Conseil des experts comptables Arabe - 1999

Langues et Informatique

Encore un record battu au TOEIC

14 fonctionnaires du ministère des Finances ont passé l'examen TOEIC (Test of English for International Communication), en octobre dernier, après avoir assisté à 30 heures de formation, dispensées par l'AMIDEAST à l'Institut des Finances.
Le score le plus haut (945) a été décroché par Mlle Rania Chaar, contrôleur à la direction de la TVA.
Il est à noter que les fonctionnaires du MdF ont enregistré des scores de plus en plus élevés au TOEIC au cours des trois dernières années.■

Année	Moyenne des Score	Score le plus haut	Enregistré par
2001	715	880	Talal Kerbaj contrôleur à la direction des Recettes
2002	805	930	Jocelyne Khalifé contrôleur à la direction de la TVA
2003	819	945	Rania Shaare contrôleur à la direction de la TVA

De nouvelles sessions de formation au département Informatique: Microsoft Outlook

Considéré comme l'un des système bureautiques les plus importants au monde, Microsoft Outlook est aussi le programme le plus utilisé par la majorité des fonctionnaires du ministère des Finances connectés au réseau informatique interne. Dans ce cadre, et pour une meilleure utilisation des plus récents outils informatiques spécialisés dans l'organisation des travaux bureautiques quotidiens au sein du ministère, et afin de développer les compétences des fonctionnaires utilisant le courriel, l'équipe de formation informatique à l'Institut des finances a entamé des sessions de formation portant sur ce programme à partir du mois de septembre 2003. Jusqu'au mois de décembre 2003, 4 sessions ont été organisées; 30 fonctionnaires des différentes directions des Finances y ont participé. Les principaux thèmes ont porté sur:

- L'envoi et la réception de courriel à partir du programme Microsoft Outlook.
- L'envoi de pièces jointes avec le courriel.
- La création et la gestion du carnet d'adresses.
- L'organisation et l'archivage des courriels.
- La personnalisation du courriel (notamment l'ajout d'une signature à la fin du courrier électronique, etc.).■

Comment ajouter une signature à vos courriers électroniques?

1. Sur le menu principal du programme Outlook, cliquer sur «Tools»;
2. Puis sur «Options»;
3. Choisir «Mail format», et puis «Signatures»;
4. Cliquer sur «New» et finalement taper le texte voulu.

A la fin, Outlook ajoutera automatiquement votre signature à tous les courriels que vous enverrez.

!!! RAPPEL !!!

L'Institut des Finances continuera en 2004 à organiser des sessions sur Microsoft Outlook. Pour votre participation, contacter Mme Manal Mehdi aux numéros de téléphone suivants: 01 42 51 48/9.
Il est à noter que l'adresse «All Users» figurant sur le serveur central du ministère des Finances est destinée à des raisons strictement professionnelles.

Formation en Informatique: 1/8/2003 - 30/12/2003

Direction	Sujet	Total
Direction générale des Douanes	Word et Excel (débutant)	12
	Word (avancé)	8
	Word et Excel (avancé)	5
	Microsoft Outlook	5
	Power Point	5
Direction générale des Finances	Word et Excel (débutant)	8
	Word et Excel (avancé)	16
	Usage de l'Internet	9
	Power Point	3
	Microsoft Outlook	31
Direction générale du Cadastre et du registre foncier	Word et Excel (débutant)	13
	Word et Excel (avancé)	3
L'équipe de développement des recettes de l'administration financière	Word et Excel (avancé)	1
	Microsoft Outlook	1
Total		**113**

Spécial Douanes

TOUS pour la protection de la propriété intellectuelle . . .

Le lundi 22 septembre 2003, les Douanes ont profité du séjour de l'expert japonais agréé par Toyota, au Liban, M. Foukatsu, pour organiser à l'Institut des Finances un séminaire sur la "protection de la propriété intellectuelle". 30 agents douaniers et près de 20 participants du ministère de l'Economie et du secteur privé ont participé à ce séminaire considéré très bénéfique. ■

Une session pour 2 participants!!!

Du 1er septembre au 18 octobre 2003, la direction générale des Douanes a organisé une formation pour deux participants seulement !!! Ces derniers ne sont autres que les deux officiers qui ont dernièrement réussi les concours d'entrée aux Douanes: Charbel Touma et Nidal Ziab. Le but de cette formation était d'introduire les officiers au fonctionnement du travail au sein des différents départements douaniers pour qu'ils rejoignent aisément leurs fonctions. Les principaux thèmes discutés étaient les suivants:

1. L'organisation de la direction générale des Douanes: la circulaire # 34 (organisation de la direction générale des Douanes), l'organisation de la police douanière, le code militaire, etc.
2. Les services de la police douanière: les circulaires administratives # 11, 22, 60, 71, 84, 86, 89, 92, et 93.
3. La comptabilité administrative: les circulaires administratives # 33, 43, 77, 139, et 159.

4. Le système des procès: les procès douaniers, le guide des conciliations (circulaire # 39), et le code des procédures pénales.
5. Le code des Douanes.
6. Le système douanier. ■

Coopération avec le MINEFI

Mission Douanes: Enquêtes douanières et lutte contre la fraude (7 au 15 décembre 2003)

Dans le cadre des opérations de coopération bilatérale entre le ministère libanais des Finances (MdF) et son homologue français, le MINEFI, une mission d'une durée de 8 jours a été entreprise par deux experts de la direction nationale du Renseignement et des enquêtes douanières, M. Roland AUGUSTIN, enquêteur et M. Rodolphe GAUTREAU, chef d'un groupe de recherches. Les formateurs ont rencontré les hauts responsables des Douanes libanaises ainsi que les personnes concernées par la lutte contre le blanchiment d'argent, les contrefaçons et la défense de la propriété industrielle.

Une formation a aussi été dispensée à l'Institut au cours de cette mission; elle visait à développer les compétences des contrôleurs douaniers dans le domaine des enquêtes douanières et de l'analyse de risques. Elle était destinée à un public spécialisé composé d'enquêteurs et de responsables de la lutte contre la fraude. ■

Séminaire: Fraude en matière de TVA

Toujours dans le cadre de la coopération avec le MINEFI, l'Institut des Finances a organisé, du 23 au 25 Septembre 2003, une session de formation portant sur la méthodologie de contrôle de la TVA. Cette session a été animée par deux experts de la direction générale des Impôts (DGI): M. Antoine Aquaviva et M. Olivier Pietri.

Le public était formé des fonctionnaires de la direction des Douanes et de la TVA. Ces derniers ont ainsi pu élargir et approfondir leurs connaissances que ce soit sur le plan du contrôle ou de l'analyse de cette taxe, récemment appliquée au Liban.

Cette formation avait comme but la comparaison des systèmes fiscaux français et libanais; les différentes méthodes du contrôle; l'analyse des ratios et leur utilité ainsi

que les diverses approches du contrôle de la TVA déductible et de la TVA collectée. Les experts ont traité des questions suivantes:

1. Présentation de l'organisation administrative du contrôle fiscal tel qu'on le pratique en France;
2. Présentation des déclarations professionnelles et du CSP (le contrôle de la TVA n'étant pas indépendant des autres contrôles, à savoir le contrôle formel, le contrôle de cohérence et le contrôle technique);
3. L'appropriation du dossier (il s'agit de maîtriser l'univers dans lequel évolue le contribuable vérifié par une meilleure connaissance du dossier du contribuable);
4. Définition de l'assujetti;
5. Les questions de principe (le champ d'application, l'opération taxable, opérations exonérées et sur option...)
6. Comment travaille l'entreprise? est ce qu'elle déclare correctement son chiffre d'affaires? (montant et évolution des montants, moyens de production);
7. L'entreprise déduit-elle correctement la taxe? (principes, montant, exclusions et restrictions, conditions de forme et conditions de fond);

Ce stage a été clôturé par une visite des ruines de Baalbeck et un déjeuner sur les rives du Berdawni à Zahlé, journée organisée par les stagiaires, façon d'exprimer leur satisfaction! ■

Roger LOUTFI
Contrôleur en Chef
Unité des politiques et des législations fiscales

Partenariat avec l'Institut de la Banque Mondiale

Le ministère des Finances (MdF) prépare, depuis quelque temps, un partenariat stratégique avec l'Institut de la Banque Mondiale (IBM). A cet effet plusieurs négociations ont été menées depuis début 2003 et plusieurs visites ont été effectuées par l'IBM à l'Institut des Finances. Ces visites avaient pour but d'étudier de près l'IdF et de mieux connaître ses activités. La plus récente fut celle de M. Michael Sarris, directeur du département du "Regional knowledge and learning" à l'IBM. M. Saris a été accueilli par l'équipe de l'Institut et par les coordinateurs des projets de réforme en cours au MdF, à savoir, Mme Raghda Jaber, M. Salim Balaa et Mlle Rola Rizk du projet PNUD du ministère.

M. Sarris a, par la suite, rencontré le ministre des Finances, M. Fuad Siniora, le DG des Finances, M. Alain Bifani et le conseiller du ministre des Finances, M. Jihad Azour.
Cette visite avait pour objet d'explorer un partenariat entre l'IBM et l'IdF. L'IdF servirait ainsi de plateforme pour élargir le champs d'action de la Banque mondiale, tout en dispensant les activités et les actions de formation de l'IBM dans la région du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord.
Un autre volet de cette coopération serait l'adaptation de certains modules de formation déjà existants au contexte régional ainsi que l'identification et le montage de modules, ad hoc, aux pays de la région et leur diffusion en langue arabe, pour les pays de la région MENA, et ce à l'Institut des Finances.
Cette rencontre a été suivie d'une visite d'une délégation de la Banque mondiale, composée de M. Omar Okarasapan, M. Sridar Iyer, Mme Hanine Assayed et Mme Hadia Karam, le 15 décembre 2003. Elle visait à définir les domaines de coopération entre l'IBM et l'IdF ainsi que les moyens permettant à l'IdF d'appartenir au réseau d'éducation établi par l'IBM. ■

Le MdF en coopération avec OMSAR

Dans le cadre du projet financé par le bureau du ministre de l'Etat pour la Réforme administrative (OMSAR) et visant à améliorer le service rendu au public dans les administrations publiques, plus de 67 fonctionnaires du MdF, notamment des départements de l'Impôt sur les fonds bâtis à Beyrouth et dans les régions, ont pu suivre une formation spécialisée dans le domaine de la relation avec les citoyens. Cette formation avait pour objectif de souligner l'importance d'accueillir favorablement les demandes et interrogations des contribuables afin d'améliorer les services qui leur sont rendus.
Trois formateurs de «Master Plan», M. Mounah Geha, Mme Jinane Doueihy, et M. Raed Mohsen, ont mené le programme de formation qui s'est étalé sur 25 heures et qui a porté sur les thèmes suivant: le lieu de travail, la communication avec le citoyen/contribuable, l'écoute, la communication par téléphone, la conduite, la résolution et la gestion des conflits, et le travail de groupe. A la fin de la formation, chacun des participants a pu élaborer un guide personnel comportant des recommandations à suivre dans son travail afin de mieux servir le contribuable. ■

L'IdF en coopération avec l'Agence Japonaise pour la Coopération Internationale (JICA)

Mme Hayat Nader, chef de département des droits de succession, a participé à une formation à Tokyo du 6 au 31 octobre 2003 portant sur le système d'imposition («International Seminar on Taxation» senior course II). La formation a été organisée par l'Agence Japonaise des Impôts à travers le centre de formation des fonctionnaires japonais des impôts et JICA. Des participants de divers pays ont également pris part à cette formation notamment de l'Ethiopie, du Ghana, de l'Indonésie, du Laos, de la Malaisie, du Pérou, des Philippines, du Vietnam, des îles Samoa et du Japon.
Les séminaires et les discussions se sont axés sur le développement et l'évolution de l'impôt optionnel, l'audit efficace sur terrain, ainsi que les difficultés auxquelles l'administration fiscale fait face, telles que celles relatives à la TVA. Ont été discutés aussi l'importance de la coopération internationale et son rôle dans la fraude fiscale internationale et dans le traitement des difficultés fiscales en ce qui concerne le commerce électronique. Les participants, quant à eux, ont exposé les expériences de leurs pays quant au système fiscal, la structure de l'administration fiscale, les démarches de travail et les difficultés auxquelles ils font face.
Cette formation a compris des visites officielles aux locaux de l'Agence Japonaise des Impôts à Tokyo, Osaka, et Kyoto où les visiteurs ont été introduits à l'organisation de l'administration fiscale du Japon. ■

La gestion de la dette publique à l'Institut du Droit International à Washington

Dans le cadre de la coopération entre l'Institut des Finances et le bureau de l'AMIDEAST au Liban, ce dernier a offert des bourses aux fonctionnaires du MdF leur permettant de suivre des formations aux Etats-Unis.
C'est ainsi que M. Joseph Mansour, contrôleur fiscal à la direction de la Dette publique, a suivi, à l'Institut du Droit International à Washington, une formation portant sur la gestion de la dette publique, s'étalant sur 27 jours, du 19/10/2003 au 14/11/2003.
Des participants de divers pays ont participé aussi à cette formation notamment l'Egypte, la Tanzanie, le Sri Lanka, l'Inde, le Bhoutan, le Ghana, le Nigeria, Brunei, et le Liban. Des experts et des conseillers du Fonds monétaire international (FMI) et de la Banque mondiale (BM), ainsi que des professeurs à l'Université de Georges Town ont traité des thèmes suivant: la négociation pour obtenir les meilleures conditions d'endettement, l'analyse des risques d'endettement et autres sujets relatifs à la gestion de la dette. Les participants ont pu visiter les locaux du FMI et de la BM où ils ont été introduits au rôle, objectifs, et perspectives de l'organisation internationale pour la gestion du risque (MIGA). ■

La direction generale des Douanes (DGD) libanaise en coopération avec l'organisation mondiale des Douanes (OMD)

La DGD libanaise a lancé en 2003, en collaboration avec l'IdF, cinq formations régionales dans le cadre du programme de formation régional patronné par l'OMD pour la région de l'Afrique du Nord et du Proche et Moyen Orient.

Session 1: Douanes et technologies de l'information

Objectif: Introduction du projet d'informatisation entamé par la DGD au Liban depuis 1994.
Durée: du 22 au 24 septembre 2003.
Formateur: M. Georges Azar, ancien directeur du centre informatique des Douanes.
Participants: 9 agents douaniers des pays arabes ainsi que 12 agents douaniers libanais.
Déroulement de la formation:
Au cours des deux premiers jours, les participants ont pu observer les différentes étapes de modernisation entreprises par la DGD à travers l'informatisation du travail douanier. En effet, le formateur a exposé la démarche entreprise par la direction générale des Douanes afin de mettre en place des services électroniques intégraux. Cette étape étant considérée comme la première phase du projet de gouvernement électronique (e-government) au Liban.
Lors du troisième et dernier jour de formation, les participants ont visité le Port de Beyrouth où ils ont observé le fonctionnement du logiciel «Najm» et celui d'autres logiciels similaires.
Principaux thèmes discutés:

* Le processus de réforme et de modernisation au sein de la DGD;
* Les Douanes libanaises comme source d'information douanière et économique;
* Le logiciel douanier informatisé au Liban «Najm» et le document unifié informatisé (SAD);
* Les procédures de dédouanement selon le logiciel «Najm»;
* Les restrictions, les prohibitions, les exemptions, et les conventions selon le logiciel «Najm»;
* Le projet d'informatisation du Manifest (le logiciel «Manar»);
* Le logiciel moderne des certificats pour véhicules et automobiles (le logiciel «Shuaa»);
* Le contrôle ultérieur à la DGD. ■

Session 2: Inspection des matières chimiques

Objectif : Introduire les matières chimiques et dangereuses.
Durée: du 30 septembre au 2 octobre 2003.
Formateur: M. Amal Haddad, expert chimique à la DGD.
Participants : 10 agents douaniers arabes et 13 agents douaniers libanais.
Déroulement de la formation:
Lors du premier jour, les participants ont été introduits aux matières chimiques: définitions et dangers encourus. Le deuxième jour a porté sur l'exposition et l'explication des signalétiques reconnues sur le plan international indiquant le degré de danger des matières chimiques. Les participants ont pu, au cours du troisième et dernier jour, visiter les laboratoires du Centre des recherches industrielles agréé par la DGD pour l'analyse des échantillons et pour l'émission de certificats. ■

MESURES DE SECURITE AU COURS DU CONTROLE DES MATIERES CHIMIQUES!!!

1. Mettre à nu les matières chimiques;
2. Ne pas goûter ou lécher les matières chimiques;
3. Bien lire les signalétiques figurant sur les récipients avant de les ouvrir;
4. Ne pas inhaler les matières chimiques directement; il est conseillé d'utiliser la main pour faire dévier les odeurs;
5. Ne pas rendre les échantillons pris aux originaux sous risque de les polluer ou de détruire les marchandises;
6. Ne pas utiliser un même récipient pour mettre une matière chimique différente;
7. Faire attention en jetant les restes des échantillons pris pour éviter tout dommage personnel ou pollution;
8. Faire attention en prenant des échantillons ou en échangeant des marchandises contenant du Peroxyde sous risque d'explosion;
9. Munir les agents des départements de contrôle d'équipements simples pour éviter tout risque personnel;
10. Eviter l'usage de matières inflammables (les briquets, les bougies, etc.) pour éclairer au cours d'une inspection dans des espaces obscurs;
11. Nettoyer, à l'instant, les matières chimiques renversées avec une matière aspirante;
12. Bien fermer les récipients pour éviter l'oxydation ou la décomposition des matières chimiques;
13. Contacter un expert chimique en cas de doute ou de peur des matières chimiques.

Sessions 3 et 4: «L'audit bureautique et sur terrain»

Objectif: Améliorer la performance générale des Douanes à travers la consolidation du contrôle sur les entrepôts douaniers et sur l'écoulement des marchandises notamment celles soumises à des droits exagérés ou à des restrictions et prohibitions.

Durée: la première formation s'est tenue du 1 au 5 décembre 2003; la deuxième du 8 au 12 décembre 2003.

Formateur: M. Louis Claude Moreira des Douanes portugaises.

Participants: 9 agents douaniers arabes et 14 agents douaniers libanais ont participé à la première formation; 13 agents douaniers arabes et 9 agents douaniers libanais ont pris part à la deuxième session.

Déroulement de la formation:

Le programme de formation élaboré par M. Moreira fut le résultat d'un travail sur terrain d'une durée de 6 mois passés aux différentes directions de contrôle à la DGD. Les participants ont été introduits aux différents thèmes mentionnés ci-dessous. Finalement, une visite sur terrain a été effectuée aux directions centrales de contrôle présentes au Port de Beyrouth, lors de laquelle les participants ont pu observer les procédures suivies dans l'audit et dans la recherche de la fraude, ainsi que les différents systèmes douaniers informatisés.

Principaux thèmes discutés:

* La fraude en douane;
* Les moyens de lutte contre la fraude fiscale et la contrebande;
* Le système informatisé pour la protection et la lutte contre la fraude;
* L'analyse du risque;
* L'audit bureautique;
* La comptabilité financière;
* La valeur en douane;
* L'importation;
* Le choix des sociétés pour l'audit;
* L'audit de la détaxe;
* L'audit des marchandises soumises à des droits exagérés ou à des restrictions et prohibitions. ■

Formations proposées par les Douanes libanaises dans le cadre de la coopération avec l'OMD (premier semestre 2004)

	Sujet	Date Du	Au
1	Transit et procédures à la frontière	19/1/2004	20/1/2004
2	Admission temporaire et remboursement des droits	21/1/2004	22/1/2004
3	La valeur en douane	16/2/2004	20/2/2004
4	Les règles d'origine	22/3/2004	27/3/2004
5	Renforcement des capacités	19/4/2004	21/4/2004
6	Le système harmonisé	10/5/2004	14/5/2004
7	La gestion du risque	7/6/2004	11/6/2004

Le Fonds Monétaire International (FMI) visite le MdF et l'IdF

M. Augustin Carsten, vice directeur général du FMI et responsable des relations du FMI avec le Liban, a visité l'Institut des Finances pour la première fois, le vendredi 12 décembre 2003, à la tête d'une délégation distinguée. Les membres de cette délégation ont visité les lieux et rencontré les hauts responsables et conseillers au ministère des Finances, notamment le ministre des Finances, M. Fuad Siniora.

Les entretiens ont porté sur les différents projets de réforme et de modernisation que le ministère a déjà entrepris ou qui sont en cours. Parmi ces projets, l'on cite: les projets de réforme fiscale, de modernisation de l'administration et des formalités douanières, de gestion du Trésor et des dépenses publiques, de gestion de la dette publique, ainsi que les projets de modernisation des formalités du Cadastre et du Registre foncier, et de modernisation des procédures relatives aux retraités.

Les membres de la délégation, et en particulier M. Carsten, ont félicité les responsables au ministère pour la vision globale que le ministère a établi afin d'instaurer la réforme et la modernisation. Ils ont de même loué la solidarité et la persévérance dans l'application du plan de modernisation, ainsi que la prise de conscience des responsables au ministère des Finances de l'importance que revêt le développement des ressources humaines; celui-ci étant le pilier de tout processus de développement.

La délégation a également félicité l'Institut des Finances pour le rôle qu'il joue dans ce domaine à travers la préparation et la poursuite des réformes.

Par ailleurs, les membres de la délégation ont apprécié les

orientations visant à améliorer les services rendus aux citoyens, les plaçant en tête de liste du processus de modernisation. En outre, ils ont apprécié la transformation progressive vers l'administration électronique et l'exploitation avantageuse de l'expertise et des expériences mondiales dans différents projets, après les avoir adaptées à la réalité libanaise. La délégation a insisté sur le rôle pionnier du Liban, modèle dans la région en matière de réforme de la direction du Cadastre et du Registre foncier.

A l'issue de la rencontre, la délégation du FMI a fait le tour des lieux et exploré la Bibliothèque des Finances. Elle a également effectué une brève visite à la direction de la T.V.A. afin d'observer de plus près, le travail en cours.

Suite à une série de rencontres au Grand Serail, la délégation a clôturé sa visite par une conférence de presse qui a eu lieu au bâtiment de l'ESCWA, en présence du ministre des Finances. La conférence a traité des résultats des discussions entamées avec les hauts responsables libanais. ■

Les résultats de l'étude de la délégation du FMI sur la gestion des dépenses.

Les hauts responsables du ministère des Finances (MdF) ont participé, le 17 octobre 2003, à un atelier de travail ayant pour objectif de discuter des résultats de la visite de la délégation du FMI; délégation présidée par M. Ihticham Ahmed, chef du département de la gestion des dépenses publiques du FMI. En effet, la délégation a visité le Liban, du 25 juillet jusqu'au 11 août 2003, sur invitation du MdF , dans le but d'assister le ministère dans son projet de développement de l'administration financière, projet entamé depuis quelques années.

Au menu, figurait un débat sur la synthèse des suggestions avancées par la délégation en matière de réforme de la gestion des dépenses. La réunion a également traité des thèmes faisant l'objet du rapport de la délégation, dont:

* Le développement du système d'élaboration du Budget, en particulier des principes d'élaboration dans le cadre de l'application des nouvelles normes GFS 2001. La possibilité d'adapter les comptes du Conseil pour le Développement et la Reconstruction (CDR) et le total de ses dépenses au Budget public afin d'aboutir à unifier les systèmes appliqués.
* L'activation de la gestion des transactions du Trésor, et plus particulièrement, la révision du système de gestion des fonds du Trésor. La proposition de principes pour la planification financière et le développement de l'efficacité de l'administration financière.
* L'amélioration de l'exécution du Budget et le développement des rapports qui en émanent. La proposition d'élaborer de nouveaux rapports pour la planification et la préparation des décisions financières.
* La révision du contrôle sur les dépenses en vue de simplifier et d'activer les mesures appliquées.
* Le développement des capacités du MdF en matière d'analyse économique et financière, et ce par l'établissement de principes scientifiques permettant d'évaluer la situation financière future et de prévoir les risques financiers.
* La définition des obligations nécessaires au passage du Budget des articles au Budget de programmes et de performance, et la définition des indices de performance.

Pour sa part, le ministre a mis l'accent sur l'importance de ces réformes et a réaffirmé sa ferme détermination à les appliquer au début de l'année prochaine suivant un plan d'action bien étudié. M. Ahmed a promis de placer à la disposition du MdF, toutes les capacités techniques disponibles au FMI. ■

Hala Salem Bureau du ministre des Finances

LE MINISTERE DES FINANCES DANS SON NOUVEAU BATIMENT

Dans le cadre du regroupement de toutes les directions du MdF dans un même bâtiment à Beyrouth, la direction de la Comptabilité publique, et l'équipe chargée de la saisie des données rattachée au département de l'impôt sur les salaires et les revenus, ainsi qu'une partie de l'équipe du centre électronique ont emménagé au nouveau bâtiment du MdF situé à Corniche Al Nahr près de l'Institut des Finances. Le MdF avait entamé la construction du nouveau bâtiment début 1997. Il est prévu que les travaux de construction s'achèveront durant l'année prochaine.Le but principal du regroupement de toutes les administrations dans un seul bâtiment à Beyrouth, est de simplifier aux citoyens les procédures à accomplir et de leur épargner ainsi le déplacement d'un bâtiment à un autre.

Conférences de l' UNCTAD et de WADMO sur la gestion de la dette publique

La délégation libanaise, présidée par le directeur général des Finances, M. Alain Bifani, a participé du 10 au 14 novembre 2003, aux quatre réunions organisées par le secrétariat de la Conférence des Nations unies pour le commerce et le développement (UNCTAD) en collaboration avec l'Association mondiale des bureaux de gestion de la dette (WADMO). Les réunions, réparties comme suit, ont eu lieu au Palais des Nations à Genève:

1. La 4ème conférence internationale régionale pour la gestion de la dette,
2. La 4ème réunion de la commission consultative du Système de la gestion de la dette et de l'analyse financière (DMFAS),
3. La 3ème conférence et l'Assemblée générale de WADMO (organisées en collaboration avec l'UNCTAD),
4. La réunion de la commission administrative de WADMO.

Ces réunions ont permis l'échange d'expertises entre les pays membres, en matière de dette publique, et la prise de connaissance des derniers développements en matière de gestion de la dette.

Ont assisté aux dites réunions 300 agents impliqués dans la gestion de dette publique dans plus de 90 Etats, des experts et des représentants d'institutions internationales et régionales concernées par le financement tel la Banque mondiale, le FMI, les établissements d'évaluation du risque souverain (Standards & Poor's), La Banque des règlements internationaux, la Banque de France et l'institution mondiale du Marché primaire...

La délégation libanaise a regroupé en plus du directeur général des Finances, M. Alain Bifani, le chef du département de la Dette publique, Mme Amal Chebaro, et Mme Leyla Hosari du département de la Dette publique ainsi que M. Rafi Kenderjian du bureau du ministre des Finances et M. Omar Naja du Conseil pour le développement et la reconstruction (CDR). ■

Amal Chebaro
Chef du département de la Dette publique

Le saviez-vous?

* La gestion de la dette publique s'effectue au MdF, au CDR et à la Banque du Liban, conformément au programme des dettes établi par l'UNCTAD, et connu sous le nom du Système de gestion de la dette et de l'analyse financière (DMFAS).
* Au cours d'une réunion de l'Assemblée générale de l'association WADMO, le Liban a été élu pour la seconde fois, et par vote secret, membre de la commission administrative de WADMO, représentant ainsi l'ensemble des pays du Moyen-Orient. Cette commission regroupe, outre le Liban, les Philippines, la République Dominicaine, l'Ouganda, le Gabon, l'Honduras, l'Indonésie, le Niger et le Soudan.

Pour plus d'informations concernant ces réunions, visitez le site: www.unctad.org/dmfas

Fonctionnaires: quelles sont les indemnités qui vous reviennent de droit?

Le fonctionnaire jouit de plusieurs droits et garanties en contrepartie des services avancés aux citoyens et des efforts qu'il déploie au service de l'économie de son pays. Les droits et les garanties du fonctionnaire varient en fonction des lois et règlements politiques, fonctionnels et économiques qui régissent son travail. En effet, les pays qui adoptent le système clos de la fonction publique comme le Liban, offrent à leurs employés de nombreuses garanties non matérielles dont l'emploi à vie. Aucune garantie matérielle ou morale n'équivaut celle-ci. Elle est unique et privilégie le fonctionnaire à son confrère dans le secteur privé.

L'aperçu suivant sur les différentes indemnités accordées au fonctionnaire, démontre son avantage sur l'employé du secteur privé.

1. Indemnités familiales

Saviez-vous que le fonctionnaire bénéficie des indemnités familiales pour:

* Sa femme, ou la femme abandonnée ou divorcée jouissant d'une pension alimentaire, à condition que l'indemnité ne soit versée que pour une seule femme.
* Ses fils qui ont moins de dix huit ans.
* Ses fils qui ont atteint l'âge de dix huit ans, et qui sont atteints d'une maladie ou d'un handicap qui les empêche de travailler et qui sont donc à la charge du père, ainsi que ceux qui poursuivent leurs études, et ce, jusqu'à l'âge de 25 ans.
* Ses filles célibataires, veuves et divorcées ne jouissant pas d'une pension alimentaire.
* Ses enfants adoptifs et ses enfants légitimes, ainsi que ceux résidant avec sa femme abandonnée ou divorcée s'il leur verse une pension alimentaire.

"La fonctionnaire", quant à elle, bénéficie des indemnités pour:

* Son mari infirme.
* Ses enfants, si la charge de leur entretien lui incombe en raison de la mort ou de l'infirmité de son mari, ou du voyage de ce dernier sans qu'elle ne reçoive de ses nouvelles pendant plus d'un an.

La fonctionnaire divorcée bénéficie également de ces indemnités à condition qu'elle fournit la preuve de l'incapacité du père à payer la pension qu'il lui doit.

Quant au retraité, il bénéficie des indemnités familiales accordées aux fonctionnaires actifs. En cas de décès, les ayants droit à sa pension de retraite, bénéficieront de l'indemnité familiale jusqu'à la survenance d'un incident qui leur fait perdre le droit à la pension ou à l'indemnité.

2. Indemnités pour les travaux supplémentaires

Saviez-vous que le fonctionnaire a droit à des indemnités pour les travaux supplémentaires effectués en dehors de son horaire officiel et ce suivant les conditions suivantes:

* Si les règlements en application dans son département lui imposent une permanence pendant et après les horaires de travail.
* Si le ministre ou le directeur général lui confie par écrit une mission supplémentaire, à condition qu'elle ne relève pas de ses responsabilités.
* Si la mission est inhérente au travail du fonctionnaire et relève de ses compétences, mais est qualifiée d'urgente et doit être accomplie en dehors de son horaire officiel.
* Le montant de l'indemnité pour chaque heure supplémentaire, est fixé par décision du ministre dans le cadre des crédits budgétaires affectés à cette fin.
* Il est possible d'accorder au fonctionnaire une indemnité forfaitaire mensuelle pour les travaux supplémentaires dont il est chargé, à condition que l'exécution de ces travaux s'accomplisse en une période dépassant six mois et que le montant n'excède pas la moitié du salaire.

3. Indemnités de déplacement et frais de transport

Saviez-vous que l'Etat assure les moyens de transport aux fonctionnaires qui se déplacent hors de leurs bureaux pour des motifs de travail et leur rembourse les frais de transport payés pour accomplir une mission dont ils sont officiellement chargés? Toutefois, l'Etat n'est pas responsable de compenser les dommages que subissent les moyens de transport qu'ils utilisent.

Savez-vous que le fonctionnaire reçoit une indemnité de déplacement quotidien (les frais de séjour et des collations), en cas de son déplacement hors du lieu de travail pour accomplir une mission?

4. Indemnités diverses

* Saviez-vous qu'il est possible d'accorder au fonctionnaire des indemnités de responsabilité de fonds, des indemnités pour couvrir les frais dépensés au cours d'une mission officielle, des indemnités de voiture, des indemnités de représentation, des indemnités de travail nocturne, des indemnités de voyage, des indemnités de logement et autres indemnités stipulées par la loi?
* Saviez-vous que le fonctionnaire qui fait un travail méritoire, bénéficie d'une récompense financière fixée par décision du ministre?
* Saviez-vous qu'il est possible d'accorder au fonctionnaire une indemnité pour une perte matérielle qu'il a subie au cours d'une mission officielle, à condition qu'elle résulte de cas de force majeure encouru à cause de sa fonction et non d'une négligence ou d'une faute commise auparavant? ■

LE SYSTEME CLOS DE LA FONCTION PUBLIQUE

La fonction publique est considérée, en vertu du système clos de la fonction publique, comme un corps ou une carrière à laquelle le fonctionnaire adhère au début de sa vie professionnelle et se consacre à vie, jusqu'à sa retraite. La fonction publique dans le système clos constitue une entité indépendante, un univers distingué ou un corps spécial au sein de la société, différent des autres fonctions et professions.

Elle est soumise à un code privé, différent du Code de travail.

Extrait du livre: «La fonction publique et la gestion des affaires du personnel» (1991) de Fawzi Hobeich (disponible à la Bibliothèque des Finances).

L'infrastructure, les réseaux de communication:

Le soucis de l'informatisation au MdF.

La généralisation de l'informatisation constitue un ambitieux projet qui englobe le ministère des Finances (MdF) dans toutes ses directions. Ce projet vise à assuer un ordinateur a chaque employé et à remplacer l'ancienne méthode de gestion de l'information (qui consiste à entasser les informations sur papier) par une autre qui utilise les systèmes et les réseaux de communication modernes, tout en tenant compte de l'application des mesures de sécurité nécessaires. L'objectif de ce projet est d'améliorer la qualité des services avancés aux citoyens par le MdF, et de développer l'administration publique à partir d'une meilleure utilisation des technologies de l'information et de la communication dans tous les domaines de travail du ministère. Une telle mesure aura certainement des effets positifs sur l'organisation de l'Administration, la simplification du cours des procédures et l'avance de services plus efficaces et moins chers.

Vu le progrès constant dans le domaine de la technologie de l'informatique, le MdF a conçu et mis à exécution début 2000, un plan s'étalant sur trois ans en vue de moderniser les systèmes informatiques. Dans ce contexte, le MdF a établi un vaste réseau de communication (Wide Area Network) qui relie les différents bureaux régionaux du ministère aux bureaux principaux de Beyrouth, chacun à la direction dont il dépend. Ce réseau relie, de même, les directions générales du MdF (la direction générale des Finances, la direction générale du Cadastre et du registre foncier, la direction générale des Douanes) les unes aux autres, et connecte les différentes administrations à l'Internet. L'exécution de la première phase de ce projet, regroupant plus de 80% des bureaux et bâtiments de toutes les directions du ministère, a été accomplie. Il est prévu que les autres bureaux seront reliés en 2004.

Quant à la direction générale des Finances (DGF), le ministère a procédé au développement de son infrastructure informatique selon les étapes suivantes: modernisation du réseau d'informations local (Local Area Network) dans les bureaux principaux de la DGF; connection de ces bureaux, situés au centre ville de Beyrouth, au nouveau bâtiment du MdF situé à Corniche Al Nahr, et ce à travers un réseau métropolitain de communication (Metropolitan Area Network) qui fonctionne par le biais de fibres optiques, et par le biais du vaste réseau de communication (Wide Area Network) susmentionné.

Le MdF a également élaboré les devis généraux de l'infrastructure du réseau des services et de la messagerie électronique (Network Services Infrastructure and Exchange Messenging Infrastructure), et a procédé à l'application des services du réseau interne "Intranet" au sein du ministère, et tout particulièrement l'usage du courrier électronique et l'installation des programmes de l'informatisation bureautique avec accès à l'Internet.

Les réseaux de communication locaux et vastes réalisés, se caractérisent par la sûreté, la rapidité et la constance dans l'échange des informations nécessaires, et par la capacité à assurer ultérieurement les services d'échange de voix (Voice Exchange). En effet, ces réseaux ont permis au ministère de mettre en œuvre le projet du site substitutif en cas d'urgence (Disaster Recovery Site) au sein du nouveau bâtiment du MdF en tant que substitut au site principal du bâtiment de Riad Al Solh dans les cas d'urgence résultant d'un détraquement du site principal pour des causes inéluctables. Le cas échéant, le site substitutif permettra d'assurer aux utilisateurs les mêmes services sans interruption.

De même, le MdF a légalisé les différents systèmes d'opérations, les systèmes de gestion des bases de données, le courrier électronique, les outils de construction de systèmes et autres programmes, selon la loi de la protection de la propriété intellectuelle.

Dans cette perspective, un accord a été conclu avec la société MICROSOFT qui avancera les services de formation et de support gratuitement au ministère des Finances. Cet accord fut le pilier de l'accord conclu ultérieurement entre la société susmentionnée et l'Etat libanais à travers le bureau du ministre pour la Réforme administrative. Le MdF a également signé un accord similaire avec la société ORACLE, relatif à l'utilisation des bases de données ORACLE. ■

Georges Daher
Chef du centre informatique

Le Xème Colloque International des Services du Trésor à Beyrouth ouvre ses travaux aux pays francophones et du Moyen-Orient

Le Xème colloque international des services du Trésor, intitulé «gestion moderne du Trésor public» s'est déroulé à Beyrouth du 14 au 17 octobre 2003 et fut couronné par le succès, vu la richesse des échanges entre les représentants de pays francophones et du Moyen-Orient. De même, La Banque mondiale, le Fonds monétaire international et des organisations régionales ont participé aux travaux, ainsi que le secteur privé, pour la première fois représenté à ce colloque, fait affirmant l'importance du partenariat entre les secteur public et privé. Les discours des représentants de ce dernier, ont souligné, en effet, que même pour les questions touchant aux finances publiques, ce rapprochement entre les deux secteurs est essentiel, vu le fait que l'Etat recourt de plus en plus au secteur privé comme source de financement.

Le colloque s'est déroulé sur quatre journées, dont une a été réservée aux ateliers de travail, au cours desquels chaque pays participant a pu rendre compte de son expérience. La dernière journée a été consacrée à une visite culturelle et touristique au Liban. L'aspect relationnel et le divertissement ont également fait l'objet d'une attention particulière; dès leur arrivée, un cocktail de bienvenue a permis aux participants de faire connaissance, alors que la deuxième soirée a été consacrée à la découverte du centre-ville de Beyrouth. Durant la soirée du mercredi, les participants ont été invités à dîner dans le la région du Vieux Zouk. Enfin, le jeudi soir, un cocktail de clôture a été gracieusement offert par l'ambassadeur de France au Liban, SEM. Philippe Lecourtier, à la Résidence des Pins.

VOUS POUVEZ CONSULTER LES INFORMATIONS RELATIVES AU COLLOQUE (INTERVENTIONS, DEBATS, PHOTOS, ETC.) SUR LE SITE WEB DE L'INSTITUT: www.if.org.lb

Quatre journées d'échange fructueux dont une journée ateliers de travail

Gestion de la dette et de la trésorerie

a. Gestion de la Trésorerie

L'objectif principal de la gestion de la Trésorerie étant l'information rapide, exhaustive et fiable du gestionnaire de la trésorerie, trois axes ont alimenté les discussions: la centralisation des informations relatives aux flux financiers, la disposition d'outils informatiques adaptés et la mise à la disposition du responsable de la gestion de la trésorerie des informations lui permettant d'établir son plan de trésorerie. De plus, ont été approfondies, pour chacune des questions soulevées, les solutions à exploiter.

b. Gestion de la dette:

La discussion sur la gestion de la dette a permis d'aborder trois thèmes: les liens entre gestion de dette et Trésorerie, le suivi de la dette publique et la définition d'une stratégie de gestion.

Les débats ont aussi permis d'identifier séparément les solutions à mettre en place pour mieux résoudre les problèmes de la gestion de la dette.

Indicateurs de bonne gestion financière

Un exposé a présenté l'expérience française du «contrat pluriannuel de performance du Trésor public». Les échanges se sont ensuite articulés autour des axes suivants:

a. Notion de bonne gestion financière et opportunité d'élaborer des indicateurs y afférents;
b. Méthodologie de définition des indicateurs et exemples concrets d'indicateurs;
c. Suivi et évaluation des indicateurs.

En conclusion, les participants ont insisté sur la nécessité de mettre en application les indicateurs énumérés dans le cadre d'une démarche de contractualisation externe, c'est-à-dire la construction de nouveaux rapports de partenariat avec les ordonnateurs et de contractualisation interne, qui se traduit par la mise en place de lettres de missions négociées avec les différents responsables de service.

Moyens modernes de paiement

L'axe de cet atelier comportait deux volets, les moyens pour encaisser les recettes publiques d'une part, et les moyens pour payer les dépenses publiques d'autre part. Il a permis d'aboutir à des recommandations et des conclusions, notamment sous la forme d'une synthèse en quatre points que les participants de l'atelier ont élaborée et dont les autres participants ont pu bénéficier lors de la restitution des travaux:

a. La nécessaire réduction de la part du numéraire dans les transactions (problèmes de sécurité, des coûts, d'efficacité et l'objectif de généraliser le virement);

b. La place primordiale reconnue à la Banque centrale de l'Etat pour être l'acteur premier du dispositif d'encaissement et de décaissement dans la sphère publique;
c. La nécessité «d'encaisser vite et de payer vite» en reconsidérant les chaînes d'exécution des opérations ainsi que le jeu et la place des acteurs;
d. Une réflexion et des expériences pour dématérialiser les moyens et les procédures afin d'optimiser ces dernières ainsi que les ressources humaines (gain de sécurité, d'efficacité et de productivité).

Audit et contrôle

Au cours de l'atelier sur l'audit et le contrôle, les échanges ont porté sur la finalité du contrôle qui comprend des objectifs majeurs et spécifiques ainsi que sur son efficacité. Cette notion d'efficacité, quant à elle, passe par un système de contrôle adapté à la réalité, des responsabilités identifiées et réelles, des méthodes et outils adaptés, auxquels s'ajoute une intégration de la problématique du coût des contrôles. Par la suite, les participants se sont penchés sur les points forts et les points faibles des systèmes de contrôle, pour conclure sur les recommandations suivantes:

a. Un système organisé et permanent de contrôle interne associant tous les acteurs (du gestionnaire au comptable);
b. S'appuyer sur des dispositifs déjà développés;
c. Développer l'évaluation du système de contrôle interne;
d. Améliorer la transparence des finances publiques.

Ce Xème colloque international des services du Trésor s'est révélé être un véritable lieu d'échanges qui aura permis aux participants d'exposer leurs expériences mais également d'échanger en vue d'améliorer la gestion de leurs finances publiques. Il a permis de dégager l'idée selon laquelle, en dépit de contextes économiques parfois très différents, les pays d'Afrique sub-saharienne, d'Asie du sud-est et ceux du Moyen-Orient se retrouvent face à des problématiques proches en matière de comptabilité publique. Les pays de la zone Moyen-Orient, représentés pour la première fois, ont fait part de leur satisfaction à participer à ces travaux. Ce colloque a été pour eux, l'occasion de s'ouvrir aux pays francophones et d'apprécier les liens que la francophonie a permis de tisser entre les pays. Dans la perspective d'un renforcement de la coopération technique avec la zone Moyen-Orient, leurs représentants seront invités à participer au prochain colloque. ■

COUVERTURE MEDIATIQUE

Le colloque a été précédé d'une conférence de presse tenue au cabinet du ministre des Finances, M. Fuad Siniora, le samedi 11 octobre 2003, en présence de l'ambassadeur de France au Liban, M. Philippe Lecourtier. Etaient également présents lors de la conférence, M. Jean Bassères, directeur général de la Comptabilité publique au ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, M. Alain Bifani, directeur général des Finances au Liban et Mme Lamia El Moubayed Bissat, directrice de l'Institut des Finances, de même que le comité des organisateurs. Cette conférence avait pour but d'annoncer la tenue du colloque dont l'importance a été soulignée tour à tour par le ministre des Finances, l'ambassadeur de France et les responsables qui se sont par la suite adressés aux représentants de la presse et des medias invités à l'occasion.
Par ailleurs, les travaux du colloque furent retransmis à travers une importante couverture médiatique par les agences de presse et les chaînes télévisées locales et régionales représentées sur place sur les trois jours des travaux.

Les annales du Colloque

Les annales du Xème Colloque des Services du Trésor sont actuellement en cours de préparation par l'Institut des Finances. Elles parviendront aux participants dès leur parution.

Inscription des participants

L'ouverture

Une ouverture cordiale

Ateliers de travail

Table ronde: Spécial Moyen Orient

Clôture du colloque

Visite des caves de Ksara

Vers un avenir meilleur

Des délégations du ministère à l'étranger

11-29 novembre 2003: une délégation du MdF a participé à un atelier de travail organisé à Tokyo par la Banque Japonaise pour la Coopération Internationale dans le cadre des programmes de formation qu'elle prépare en collaboration avec l'Agence Japonaise pour la Coopération Internationale. L'atelier de travail s'est centré sur la coopération financière officielle et a visé à renforcer les connaissances des participants en ce qui concerne les procédures d'aide officielle adoptées par le Japon en vue d'assurer le développement économique et d'améliorer le niveau de vie dans certains pays en voie de développement. ■

Septembre 2003: Une délégation du MdF, présidée par le ministre des Finances M. Fuad Siniora, a participé aux réunions annuelles de la Banque mondiale (BM) et du Fonds monétaire international (FMI) tenues à Dubaï. Des congrès de spécialistes s'étalant sur trois jours ont débuté le 20 septembre et ont été suivis les 23 et 24 septembre des réunions des conseils d'administrateurs de la BM et du FMI. Environ vingt milles personnes ont participé à la réunion de Dubaï; c'était la première fois que les Assemblées générales de la BM et du FMI se réunissaient dans un pays arabe.
Comme il est d'usage chaque année, les comités ad hoc, le Groupe des G7 et le Groupe des G24 ont tenu leurs réunions périodiques afin d'évaluer la situation économique mondiale et de traiter des problèmes les plus importants au niveau mondial tel ceux du déficit et du budget. Il est à noter que le Liban préside le G24 pour la présente session.
Par ailleurs, une grande part des réunions a été consacrée aux questions relatives à l'économie mondiale et tout particulièrement au sujet du développement économique qui apparaît, selon la quasi-unanimité, de plus en plus dépendant de l'économie américaine. De plus, une large discussion a porté sur le développement des pays en voie de développement. ■

Les réunions du FMI et de la BM
Les réunions annuelles du FMI et de la BM figurent parmi les conférences internationales les plus importantes se rapportant aux questions économiques et financières au niveau mondial. Leur importance relève de la participation d'un grand nombre de hauts responsables parmi lesquels des ministres des Finances et des gouverneurs des Banques Centrales de près de 184 Etats, en plus d'un grand nombre de banquiers, de journalistes et d'agents d'organisations financières internationales.

UNE DÉLÉGATION ARRIVE, UNE AUTRE S'EN VA...

19 décembre 2003:

M. Phillip Anderson, conseiller financier principal à la gestion de la dette publique à la Banque mondiale a visité le ministère des Finances en vue d'étudier la situation et le développement de la gestion de la dette publique libanaise. Il s'est entretenu avec les divers responsables au sein du MdF et a conclus sa mission par une visite à l'Institut des Finances (IdF) le 19 décembre 2003. Cette visite avait pour but de s'informer sur le rôle que joue l'Institut dans la formation du personnel de la dette et la possibilité d'organiser conjointement un séminaire d'envergure régionale sur ce même sujet. ■

12 décembre 2003:

M. Pierre Demangel, délégué de la Banque mondiale, a visité l'Institut des Finances (IdF) dans le cadre du programme visant à examiner la situation actuelle du Budget public libanais et à rechercher, en collaboration avec les autorités compétentes, les meilleurs moyens de moderniser sa gestion. M. Demangel a étudié de près le rôle de l'IdF dans l'élaboration et la poursuite des opérations de réforme et de rénovation entamées au MdF depuis quelques années. Le délégué a également examiné le rôle que pourrait jouer l'Institut dans le développement du Budget public au Liban à travers la formation des ressources humaines et les activités de communication. Après avoir inspecté les principes et les mécanismes adoptés dans l'élaboration du Budget libanais, ainsi que sa répartition sur les différents secteurs et ses répercussions sur l'équilibre de l'économie globale locale, M. Demangel a souligné la nécessité de simplifier les procédures et de développer les possibilités d'évaluation à travers l'élaboration de critères déterminés permettant de passer aux Budgets des Programmes et de Performance dans les différents pays de la région. ■

11 novembre 2003:

Après avoir visité les différentes directions du ministère libanais des finances, notamment les directions des Douanes, de la TVA, du Cadastre et le projet de support PNUD au Md F, M. Peter Blunt, expert économique d'origine Australienne, a voulu décrire l'expérience du ministère et l'histoire du succès des différents projets de modernisation qui y ont été entrepris récemment. Il a également visité l'Institut des Finances où il s'est entretenu avec la directrice et l'équipe, en vue de comprendre la relation qu'entretient l'Institut avec les divers projets de modernisation et son rôle dans la formation des équipes et la diffusion de l'information.
D'autre part, il a entrepris quelques visites à des entreprises du secteur privé, pour mieux comprendre et évaluer leur relations avec le MdF. ■

28 octobre 2003:

En coordination avec UNCTAD, le ministère des Finances - département de la Dette publique - a reçu une délégation yéménite regroupant sept administrateurs et techniciens spécialisés dans la gestion de la dette publique au ministère des Finances , à la Banque Centrale et au ministère de Planification yéménites. La visite a débuté le 28 octobre et a duré cinq jours.
Elle avait pour objectif de se familiariser avec le Système de gestion des dettes et de l'analyse financière (DMFAS) appliqué au Liban. Dans ce contexte, Mme. Amal Chbaro, chef du département de la Dette publique, a prévu une visite des lieux au MdF (le département de la Dette publique et le centre électronique), au Conseil pour le développement et la reconstruction (CDR) et à la Banque du Liban (BDL) (le département des transactions financières et le département de l'informatique). La délégation yéménite a été informée sur les pratiques administratives et techniques se rapportant à l'utilisation du système DMFAS dans les trois institutions précitées, et plus particulièrement à la formulation des différents rapports sur la dette et l'élaboration des statistiques, la saisie des données et le processus visant à relier le MdF à la BDL ■

BIBLIOTHEQUE DES FINANCES

«La bibliothèque publique, clé du savoir à l'échelon local, est un instrument essentiel de l'éducation permanente, d'une prise de décision indépendante et du développement culturel de l'individu et des groupes sociaux .»

Manifeste de l'UNESCO de 1994

ASSABIL: LES AMIS DES BIBLIOTHÈQUES PUBLIQUES

. Qui sommes-nous?

Fondée en 1997, Assabil est une association qui a pour but de promouvoir la lecture au Liban en créant des bibliothèques gratuites où les citoyens pourront exercer leur droit à la culture et à l'information. Elle œuvre à réaliser des activités culturelles avec les jeunes et les adultes, afin de les habituer à fréquenter les bibliothèques. Elle organise des programmes de formation continue de bibliothécaires et d'animateurs pédagogiques en bibliothèques pour créer des bibliothèques plus dynamiques. Elle incite également à la production de livres et de matériel pédagogique en arabe.

. Qu'avons-nous réalisé?

Nous avons créé la première bibliothèque publique municipale de Beyrouth, ouverte au public en février 2001.
Nous avons mis en place un réseau de 24 bibliothèques publiques situées dans différentes régions du Liban.

. Qui utilise la bibliothèque?

La bibliothèque attire en moyenne 100 lecteurs par jour. Elle est ouverte au public de 9 heures à 19 heures,(6j/7).
Elle offre 20 000 volumes (principalement en Arabe, en Anglais, et en Français), des journaux et des magazines ainsi que l'accès à l'Internet.
Tous les lundis, des activités culturelles gratuites sont organisées à la bibliothèque.

. Comment nous aider?

Nous avons besoin de volontaires, de livres (particulièrement en anglais et en arabe), et d'aide financière pour améliorer la bibliothèque.

. Comment nous contacter?

Adresse: 3ème étage, Imm. Issaaf, Bachoura, Beyrouth- LIBAN.
Téléphone: 961-1-667701 ou 667702.
E-mail : assabil@lb.refer.org ■

LE SAVIEZ-VOUS?

* La Bibliothèque des Finances (BdF) a participé au 47ème Salon international du livre arabe tenue à l'Expobeirut, du 31 octobre jusqu'au 16 novembre 2003. Un stand a été alloué au ministère des Finances représenté par la BdF, dans lequel a été distribué un grand nombre de publications relatives à la BdF et au ministère. En effet, le guide intitulé:"Professions libérales: apprenez à gérer votre impôt sur le revenu" a été distribué à 2500 exemplaires, il en fut de même pour le guide sur les formalités relatives aux droits de successions.
* La BdF a également participé au salon francophone du livre intitulé "Lire en Français et en musique" organisé au "Biel" du 31 octobre au 9 novembre 2003. Cet exposition fut l'occasion d'introduire la BdF au grand public, aux étudiants et aux écoliers. ■

AMINE SALEH PUBLIE UN NOUVEL OUVRAGE ...

M. Amin Saleh, contrôleur financier au MdF vient de lancer son nouvel ouvrage intitulé "La TVA entre la théorie et la pratique comptable", au cours d'une cérémonie tenue sous le patronage du ministre des Finances, M. Fuad Siniora, le 22 décembre 2003. Au cours de cette cérémonie, M. Siniora a loué les efforts et les apports de M. Saleh dans le domaine de l'information fiscale. Il a souligné l'importance du nouveau livre quant à clarifier les mécanismes de l'application comptable de la TVA.

La TVA: entre la théorie et la pratique comptable
(Volume III, Amine Saleh, Beyrouth: Edition Sader 2003)

L'ouvrage traite des obligations comptables des assujettis à la TVA, des contraintes comptables, des nouveaux comptes de la TVA qu'on propose d'adopter ainsi que des formalités de déclarations périodiques.
Il comprend des exemples pratiques portant sur des opérations liées à la TVA dont: l'acquisition de biens soumis et exemptés, les délais de paiement de la TVA, les opérations effectuées par des personnes non résidant au Liban, la détaxe liée aux opérations exemptes de la TVA selon l'article 59, les opérations de livraison de voitures utilisées ...
Le livre comprend également quatre annexes se rapportant aux services du téléphone portable, aux procédures de TVA appliquées au Port de Beyrouth, aux fonds et biens exempts de la TVA. Le 4ème annexe, quant à lui, traite des modifications introduites au code de la TVA après la publication du premier et du second volume de cet ouvrage ■.

Avec le soutien de

SGBL
SOCIETE GENERALE
DE BANQUE AU LIBAN

REDACTION ET PRODUCTION

La lettre interne du ministère des Finances
Editée par l'Institut des Finances
Adresse: 512, Corniche al-Naher
B.P. 16-5870, Beyrouth, LIBAN
Tél: 01-425148/9 Fax: 01-426860
Site Web: www.if.org.lb
Réalisation: Loubna Boustany
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: Int'l Pictures et la caméra de l'Institut
Mise En page: Nathalie Abboud
Imprimée par: Salim Dabbous Printing Press
Ont participé à la rédaction et la révision: le comité de rédaction, certains agents du MdF et toute l'équipe de l'IdF

الإعداد

نشرة صادرة عن وزارة المالية
أعدها المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٤٨ - ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٤٢٦٨٦٠
تحرير: لجنة تحرير حديث المالية. فريق عمل المعهد المالي وبعض موظفي وزارة المالية
مراجعة: لبنى بستاني
إشراف: لمياء المبيّض البساط
تصوير: int'l pictures. وكاميرا المعهد المالي
تنفيذ: نانالي عبّود
طباعة: مطبعة سليم دبّوس

Thumbs.db

حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية
تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٨ كانون٢ ٢٠٠٤

المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة. بيروت ١٤-١٧-ت١ ٢٠٠٣

الافتتاحية

عام حافل بالإنجازات ينقضي ... ليطل عام جديد بتحديات جديدة ...

تميز العام ٢٠٠٣ باعتباره عاماً حافلاً بالصعاب والتحديات. لكن تلك الصعاب اقترنت في آن معاً بالنجاحات والوعود الكبيرة بالخير للسنوات المقبلة. فعلى الرغم مما حفل به العامُ المنصرم من أحداث وتطورات إقليمية وعالمية ونشجات محلية، فقد حققت فيه إنجازات كبيرة على الصعيدين المالي والاقتصادي وخصوصاً في أعقاب انعقاد مؤتمر باريس٢. لقد بذلت وزارة المالية جهوداً دؤوبةً بحيث استطاعت أن تسهم في تحقيق بداية تغيير لدى المواطنين والمسؤولين وشركاء لبنان في العالم ولاسيما المنظمات الدولية. فجهة تظهر صورة مميزة عن عملها تتجلى في الجدّية والحرص الحقيقي على السير قدماً في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي ومواكبة المتغيرات والتكيف المستمر مع التحولات الجارية على أكثر من صعيد.

التقدم في كافة المديريات...

لقد حقق العاملون في وزارة المالية عامة وفي كل الدوائر التابعة لها من أصغر وحدة إلى أكبر مديرية تقدماً ملحوظاً يشهد له الجميع. ولم يكن لهذا التقدم أن يحصل لو لم يساهم كل موظف وعامل في الوزارة في تحقيق التغيير النوعي في انطباع الناس حول الإدارة المالية ◄◄

برعاية
البنك العربي

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب
- المعايير الدولية للمحاسبة (ص٢)
- لغات ومعلوماتية (ص٢)
- حبسة المبارك في التدريب
- لغات: معركة أمنية الملكية الفكرية (ص٣)
- دورة تدريبية طريفة عنوانها مشروبان الشاي فقط (ص٣)

شركاء في التدريب
- التعاون مع وزارة المالية الفرنسية (ص٤)
- الشراكة مع معهد البنك الدولي (ص٤)
- إدارة الدين العام.. في معهد الماجستير الدولي في واشنطن (ص٥)

- التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (ص٤)
- وزارة المالية ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (ص٦)
- برنامج التدريب الإقليمي للتحالف بالتعاون مع منطقة الشرق الأوسط (ص٦)

أخبار الوزارة
- صندوق النقد الدولي في زيارة إلى وزارة المالية والمعهد المالي (ص٧)
- دراسة بعثة صندوق النقد الدولي عن إدارة الدفعات (ص٨)
- مؤتمرات واجتماعات WADMO, UNCTAD (ص٨)
- موظف القطاع العام ما هو التعويضات التي يحق له بها؟ (ص٩)

مشاريع ممولة
- البنية التحتية وشبكات الاتصال والخدمات المشتركة هواجس الكتلة في وزارة المالية (ص١٠)

المتفرقات
- المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة (ص١١)
أخبار سريعة - ص١٣
حديثكم حديثنا - ص١٥
- بطوط الياسمين: لبنة إلى برّ أمان (ص١٤)
- الاقتصادات الناشئة وتحديات العولمة (ص١٥)
حياة الوزارة - ص١٦
المكتبة المالية - ص١٧